TE
2

اما اذا كان الفعول بمعنى المفعول يفرق بين المذكر والمؤنث سواء ذكر الموصوف اولم يذكر نحو مررت برجل منوع وامرأة منوعة ونحو منوع ومنوعة شرح

اما اذا كان الفعول بمعنى الفاعل لم يفرق بين المذكر والمؤنث اذا ذكر الموصوف نحو مررت برجل ضبور وامرأة صبورة واذا لم يذكر يفرق بين المذكر والمؤنث نحو صبور وصبورة مم

اما اذا كان الفعيل بمعنى المفعول لم يفرق بين المذكر والمؤنث اذا ذكر الموصوف نحو مررت برجل قتيل وامرأة قتيل ويفرق اذا لم يذكر نحو قتيل قتيلة مم

اما اذا كان فعيل بمعنى الفاعل يفرق بين المذكر والمؤنث سواء ذكر الموصوف اولم يذكر نحو مررت برجل رحيم وامرأة رحيمة نحو رحيم ورحيمة تمت المعارضة اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم وهي اما معارضة على ثلثة اقسام معارضة بالمثل ومعارضة بالقلب ومعارضة بالغير والاول ان كان دليل السائل عين دليل المعلل صورة مثال المعلل كقولنا العالم حادث اه مثال السائل كقولنا الفلسفي العالم قديم اه والثاني ان كان دليل السائل عين دليل المعلل مادة وصورة مثال المعلل كقولنا رؤية جائزة لانه مانفاه الله تعالى وكل مانفاه الله جائزة مثال السائل كقولهم رؤية الله غير جائزة لانه مانفاه وكل مانفاه غير جائزة والثالث ان لم يكن دليل السائل عين دليل المعلل مادة وصورة مثال المعلل كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالبيت مضيئة لكن الشمس طالعة فالبيت مضيئة مثال السائل لو كان البيت مضيئة لان النهار مضيئ بدون الشمس وكل ما هو كذلك الخ

اعلم ان كلمة دون قد يجئ بمعنى عند وقد يجئ بمعنى القرب وقد يجئ بمعنى الادنى وهو لفظ مشترك فيها قيل ان معنى دون في الاصل ادنى مكانا من الشئ يقال هذا دون ذلك اذا كان احط قليلا ثم استعير للتفاوت في الرتبة قيل زيد دون عمرو اى في الرتبة ثم اتسع فيه واستعمل في كل مجاوز حد الى حد انتهى مفتى زاده اعلم ان عنوان المراد في كل شرح وبيان يدل على ورود السئوال على ظاهر العبارة وحاصل المراد دفع خلاف المتبادر فلذا يقال المراد لايدفع الايراد مفتى زاده للجعل مصدر متعد يطلق على اصل المصدر وهو التسمية بالايقاع والايجاد وعلى المبنى للفاعل وهو المعبر بالكون جاعلا وعلى المبنى للمفعول وهو المعبر بالكون مجعولا وعلى الحاصل بالمصدر وهو الاثر المرتبة والاثر المرتبة ان حصل في الفاعل يسمى حاصلا بالمصدر المبنى للفاعل وان حصل في المفعول يسمى بالحاصل بالمصدر المبنى للمفعول والفرق بينهما وبين المبنى للفاعل والمبنى للمفعول لظ باعتبار الذات لان الحاصل اثر والمبنى للفاعل مؤثر والمبنى للمفعول وقوع الاثر فيه وباعتبار التعبير ان المبنى للفاعل يعتبر بالكون جاعلا والمبنى للمفعول بالكون مجعولا وحاصل المبنى للفاعل بالجاعلية والمفعول بالمجعولية كذا بينه بعض المحققين وانكره البعض ولم يفرق بين التعبيرين واطلاق المصدر على الاصل والثاني والثالث حقيقة وعلى الاثر مجاز بعلاقة السببية على التحقيق وقيل حقيقة في اصل المصدر ومجاز في الباقي مفتى زاده

K.T. 141/1925 T&2

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم خطاب عام شامل لكل احد ممن يصلح الى ان يخاطب في هذا المقام وانما صدرها بتنبيها على ان
ماينبغي ان يعلم آن القياس وعرفوه بانه قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها
قول اخر وبهذا التعريف يشمل القياس المذكور كلا والمطوي بعضا فقط والمطوي كلا لكن
المراد ههنا انما هو القياس الذي يستفاد ويستخرج من العبارة بناء على ما سمع منه رحمه الله من اسبب
تاليف هذه الرسالة طلب بعض تلامذته لبيان طريق استخراج القياس من العبارة وبيان
غير المتعارف والفرق بينه وبين قياس الملوات ومن المعلوم ضرورة ان استخراجه
منها انما يكون اذا كان مذكورا كلا او بعضا وبهذا ظهر ضعف ما قيل على قولنا آما ان يذكر كلا
مقدمتيه كليا مقدميته او يطوى احدى مقدمتيه اى فقط من الاحسن ان يقال انما ان يذكر كلا
مقدمتيه او يطوى كلا مقدمتيه او يطوى احدى مقدمتيه لان المراد بالقياس ما يعم وشعره قوله
او يطوى احدى مقدمتيه اذ الاحسن فيه فضلا على الاحسنية لما عرفته ثم يتجه عليه ان المراد بالقياس ما يعم
المركب كما يعم البسيط اذ يدل عليه قوله فيما بعد والا فمركب من قياسين اه فالمناسب ان يزيد
قوله او يذكر مقدمتيه ويطوى ما عداها او بانه كما قول انما تراكيب ثنائية من الاحتمالين وافتصر
على ما ذكره تنبيها على ان كل قياس انما يتركب في الحقيقة من مقدمتين لان الكثرة اذا طلاق القياس على المركب
من مقدمات فوق اثنين كلام ظاهري والتحقيق ان هذا المركب ليس قياسا واحدا بل اقيسة متعددة
على ما في الحاشية للفاضل الصمام الدين على شرح الشمسية والى هذا اشار بقوله والا فمركب من
قياسين حيث لم يقل من مقدمات فان كان الاول فلا مرظاهر فيه مناقشة ظاهرة اذ انما يكون
الامر ظاهرا لو كان المقدمتان المذكورتان مشتملتين بطرفي المطلوب اما ان يكون احدهما
مشتملة للمحكوم عليه والاخرى مشتملة للمحكوم به منه كما اذا كان القياس اقترانيا كقولنا العالم متغير
والمتغير حادث فالعالم حادث وانما بان يكون احديهما مشتملة لهما معا كما اذا كان القياس
استثنائيا كقولنا ان كان العالم متغيرا كان حادثا لكنه متغير فهو حادث واذا كانتا مشتملتين
لاحديهما فقط بان يذكر احديهما في احدى المقدمتين فحسب اولم تكونا مشتملتين لشيء منهما
والامر غير ظاهر فتامل فمقول الظاهر ان القياس على كل من التقديرين مركب من قياسين اما على
الاول فتركيبه من اقترانيين لكن اذا كان المذكور من المحكوم عليه وبه هو الاول يكون المقدمة

18

المطوية

المطوية المشتملة على الثانى كبرى نتيجة القياس المذكور غالبا كما اذا كان لان العالم لا يخلوا
عن الحركة والسكون وكل ما لا يخلوا عن الحركة متغير فنقول وكل متغير حادث فى حدوثه العالم
واذا كان المذكور هو الثانى وهو المحكوم به يكون المقدمة المطوية المشتملة على المحكوم عليه صغرى نتيجة
القياس المذكور غالبا كما اذا كان القياس المذكور قولنا لان كل متغير محل الحوادث وكل عالم متغير فى ذاته
وقد رنا قولنا العالم متغير فالمط المذكور واما على التقدير الثانى فى نظائره قياس خلفى وهو الذى تركبه
من اقترانى مركب من متصلتين مقدم صغرى نقيض المط ومن استثنائى احدى مقدمتين والاخرى شرطية
نتيجة ذلك الاقترانى مذكورة او مقدرة وقياس مستقيم ان لم يكن مقدم صغرى القياس الاول
نقيض المطلوب لكن تركيبه من اقترانيتين كل منهما مركب من الشرطيات المتصلات ان كان نتيجة الاقترانى
الاول شرطية ومن اقترانى واستثنائى ان كان نتيجة الاقترانى حملية والاشتمال غير خفية وان كان
الثانى وهو ان يطوى احدى مقدمتيه فقط فلا يخلو اما ان يكون المقدمة المذكورة مشتملة لاحد
طرفى المط اى مطلقا كما هو الظاهر واى فقط وهو خلاف الظاهر ان يقال مشتملة على احد طرفى المط
وكذا فى كل نظائره لان الاشتمال لا يستعمل بالام بل على فعلى الاول مغير قولنا ولا اى ولا يكون
مشتملة لشى منهما وعلى الثانى يكون اولا يكون مشتملة لاحدهما فقط وذلك يكون اما بان لا
مشتملة لشى منهما اصلا واما بان يكون مشتملة لهما معا فاحفظه وان كانت الثانى فهو ان تكون
مشتملة باحد المعنيين المذكورين فالظاهر ان القياس الاستثنائى مؤد والاستثنائى قياس يذكر فيه بعض
النتيجة او نقيضها بالفعل وهو مركب من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى استثنائية الاولى
انه لا حاجة الى قيد المفرد او الاستثنائى غير مفرد لو انتج المط بسيطا والظاهر ان ذلك اما بان تكون
المقدمة المذكورة شرطية مشتملة على المط او على نقيضه والمطوى استثنائية او بان تكون المذكورة
حملية فيحمل على مقدما للمقدمة الشرطية والمط تاليها بناء على المنع الثانى واما على المنع الاول
فلا احتمال لكون المقدمة المذكورة شرطية مشتملة على المط والا وان لم ينتج المط بسيطا فقياس
مركب من قياسين احديهما قياس اقترانى وهو قياس لا يذكر فيه عين النتيجة ولا نقيضها بالفعل
وهو مركب من مقدمتين كل منهما حملية او شرطية او احدهما حملية والاخرى شرطية مركبة من
الشرطيات مطلقا وثانيهما الاستثنائى مقدمته الشرطية نتيجة ذلك القياس الاقترانى المركب

من الشرطيات وذلك اما بان يكون القياس خلفيا كما اذا كان مقدم صغرى الاقتراني نقيض المط
فالمقدمة المذكورة اما صغرى الاقتراني او كبراه او المقدمة المرافقة للاستثنائي واما بان يكون
مستقيما كما اذا لم يكن مقدمها نقيضه والمذكورة اما صغرى الاقتراني او كبراه او الواسطة
للاستثنائي واني قال رحمه الله اشارة الى احتمال اخر وهو ان تكون القياس مركبا من قرانيتين
وذلك بان تكون المذكورة غير مشتملة على شئ من طرفي المط كبرى للقياس الاقتراني الاول وصغرى
المطوية مشتملة على المحكوم عليه منه وكبرى الاقتراني الثاني المطوية مشتملة على المحكوم به منه كما اذ قلنا
العالم حادث لان كل ما لا يخلو عن الحركة والسكون متغير وهو كبرى الاقتراني الاول وقد قرنا قولنا
العالم لا يخلو عن الحركة والسكون صغرى له وقولنا كل متغير حادث كبرى للاقتراني الثاني علم من قوله
والا فمركب وكالة فالاولى ان يقال ومركب مع ضم قولنا لو ينتج المط بسيطا او يقال فالظ
انه لو انتج المط بسيطا فاستثنائي مفروغ الى اه تدبر وان كان الاول وهو ان تكون المقدمة المذ كورة
مشتملة على احد طرفي المط فلا يخلو اما ان تكون تلك المقدمة تمام ان تكون مشتملة على موضوع المط او محموله
فقط ومن ان تكون مشتملة على المقدمة او تاليه الظاهر ان يريد قولنا معا على ما عرفت من ان المعنى الا ول
لقوله مشتملة لاحد طرفي المط فظ ويمكن ان يقال ترك الظهور لانه لا حاجة الى تقدير شئ
سوى مقدمة الاستثنائية كما عرفت او يقال اراد المعنى الثاني ثم اعلم انه ربما لو اختار لفظي المحكوم عليه
والمحكوم به بدل الموضوع والمحمول لكان اولى لان ما نحن بصدد بيان حال الاقتران المركب من الشرطيات تبينا
ايضا فلا يستعلم بالمقايسة حتى يحتاج الى ذكره فيما بعد هذا حال الاقتراني فتامل لانه
اختار هذا الطريق تنبيها على ان الاقتراني المركب من الحمليات اسهل وامتحان المزكي فلتبين
حال بعض المركب من الشرطيات في اثناء بيانه فنقول انه قد كانت مشتملة لموضوع
المط او مقدمته فالمذكورة اما فهي صغرى والكبرى مطوية الا ان الكبرى المطوية لا يخلو
من ان تكون مشتملة على محمول المط او غير مشتملة فالغيان بسيط على الاول ومركب على الثاني
وقيدان ذكر ليس كذلك على اطلاقه لانه قد يكون المط موجبة والمقدمة المطوية جزئية وموضوع
المط موضوعا في المذكورة وقد يكون المط سالبة كلية والمذكورة موجبة وموضوع المط موضوعا
فيها فح لا يكون الترتيب كما ذكره بل يكون المطوية صغرى والمذكورة كبرى فيحصل المط بحكم الشيخة

فالاولى ان يقيد بقولنا غالبا او مايؤدى مؤداه بهذا ثم اعلم انه قد يقصد الترتيب من الشكل لو ترتب القياس منه كما ذكره لا تنتفى شئ من شرائطه فرتب على عكس ما ذكره بان يجعل المطوية صغرى والمذكورة كبرى وعكس النتيجة وان امكن الترتيب كما ذكره كما اذا قصد الترتيب من الشكل الاول وكان المذكورة سالبة لكن ذلك الموضوع لا يخلو من ان يكون موضوعا فى تلك المقدمة المذكورة التى هى الصغرى ومحمولا فيها وكذلك المقدم لا يخلو من ان تكون مقدما فى المقدمة المذكورة التى هى الصغرى وتاليها فيها فان كان ذلك الموضوع موضوعا فيها اى فى المقدمة المذكورة وكذ المقدم ان كان مقدما فيها فيكون الحد الاوسط محمولا فى الصغرى وتاليا فيها لان الغرض ان الصغرى وهى المقدمة المذكورة ما اشتمل على شئ من طرفى المط الا موضوعه وكان موضوعا فيها فيكون الكبرى المطوية سواء كانت مشتملة على المحكوم به من المط اولا كبرى الشكل الاول فقط لو كان المطلوب كان بالذات كما فى الاحتمال الاول وبالعرض كما فى الاحتمال الثانى ايجابا اى موجبا الا انها يجب ان يكون كلية اذ كلية الكبرى شرط فى الشكل الاول وذلك لانه لما كان الحد الاوسط محمولا فى الصغرى فلا يخلو من ان يكون موضوعا فى الكبرى المطوية فيكون الترتيب من الشكل الاول او محمولا فيها ايضا فيكون من الثانى فعلى تقدير كون المط موجبا سقط الاحتمال الثانى لان الواحدة من المقدمتين يجب ان يكون موجبة والشكل الثانى لكون اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب شرطا لانتاج الايجاب فثبت ان الكبرى المطوية حينئذ اما كبرى الاول اما كبرى الضرب الاول من موجبة كلية ان كانت المقدمة المذكورة وهى الصغرى موجبة جزئية وان كان ذلك المط سالبا اى سالبا فيحتمل ان يكون الكبرى المطوية سواء كانت مشتملة على المحكوم به من المط اولا الا انها يجب ان تكون كلية ايضا اذ الكلية شرط فى الثانى لكون اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب شرطا لانتاج اما ان يكون الحد الاوسط الذى كان محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى فيكون الترتيب من الشكل الاول او محمولا فيها ايضا فيكون من الثانى وكل واحد منهما ينتج سالبة فثبت انه يحتمل ان الكبرى كبرى الشكل الاول والثانى لانها اما كبرى الثانى للاول سالبة كلية او كبرى الاول الثانى سالبة كلية ان كانت المذكورة موجبة كلية واما كبرى ثانى الثانى موجبة كلية ان كانت المقدمة المذكورة سالبة كلية واما كبرى رابع الاول سالبة جزئية او كبرى ثالث الثانى

سالبة كلية ان كانت المذكورة موجبة جزئية واما كبرى رابع الثاني موجبة كلية ان كانت المذ كورة
سالبة جزئية ثم ان هذا ليس على اطلاقه بل انما يكون كذلك لو كانت المذكورة وهي الصغرى
موجبة واما لو كانت سالبة فلاحتمال ان يكون الكبرى كبرى الاول بل يتعين ح ان يكون الكبرى الثاني
فقط لان ايجاب الصغرى شرط في الاول والاولى ان يقيد بقوله لو كانت المقدمة المذكورة موجبة
ثم اشرح لو قال ويحتمل ان يكون كبرى الشكلين الاول والثاني لو كان سالبا او قال فان كانت
المطلقة ايجابا فيكون الكبرى المطوية كبرى الشكل الاول فقط لكان اولى وان كانت فلكون الموضوع
محمولا فيها اي في المقدمة المذكورة التي هي الصغرى وكذا ان كانت المقدم تاليا فيها فيكون ح الاوسط
ح موضوعا كالصغرى او مقدما فيها فيحتمل ان يكون الكبرى المطوية مطلقا كبرى الشكل الثالث
او الرابع سواء كان المطلق ايجابا او سلبا اذ كل منهما ينتج الايجاب والسلب لانه يجاب لا يكون
المطلق موجبة كلية لانه لا ينتج شيء منهما اياها وبيانه ما ذكرته لا انتاج اما كبرى اول الثالث
موجبة كلية او كبرى ثالث سالبة كلية او كبرى خامس موجبة جزئية او كبرى سادسة سالبة جزئية
او كبرى اول الرابع موجبة كلية او كبرى ثانية موجبة جزئية او كبرى رابعة سالبة كلية او كبرى
سالبة جزئية ان كانت المقدمة المذكورة وهي الصغرى موجبة كلية واما كبرى ثالث الثالثة
موجبة كلية او كبرى رابعة سالبة كلية او كبرى خامس الرابع سالبة كلية ان كانت المقدمة المذ كورة
موجبة جزئية واما كبرى ثالث الرابع موجبة كلية او كبرى ثانية موجبة جزئية ان كانت تلك
المقدمة المذكورة سالبة جزئية تنبيه ترتيب ضروب الاشكال فيما ذكرن وفيما سنذكر هو الترتيب
الواقع في الرسالة الشمسية ثم اعلم انه درج لو قيد هذا الكلام بقولنا لو كانت المذكورة موجبة و
لم يكن المطلق كليا لكان اولى لانه لو كانت المقدمة المذكورة سالبة اه فلا احتمال لكون الكبرى
كبرى الثالث اذ ايجاب الصغرى شرط فيه وكذا لو كانت المطلق كليا فلا احتمال لكونها كبرى الثالث
ايضا اذ الثالث لا ينتج كلية بل يتعين ح ان يكون كبرى الواقع تفطن وان كانت المقدمة المذكورة
مشتملة لمحمول المطلق وكذا ان كانت مشتملة على تالية فالكبرى مذكورة والصغرى مطوية
الظاهر ان يقيد بقولنا غالبا او يا بؤدي مؤداه لمثل ما عرفت تفكر تنبيه هنا مثل ما عرفت
في نظيره من انه قد يقصد الترتيب من الشكل لو جعل المقدمة المذكورة كبرى فيه لا تنتفي شيء من شرائط

فيرتب

فيرتب بعكس ما ذكره ثم يعكس النتيجة وان امكن الترتيب كما ذكره من شكل اخر لكن ذلك المحمول ايضا اى كالموضوع المشتمل عليه لا يخلو من ان يكون محمولا فى المقدمة المذكورة او موضوعا فيها وكذلك الثانى لا يخلو من ان يكون تاليا فى المذكورة او مقدما فيها فان كان ذلك محمولا فيها وكذا التالى ان كان تاليا فيها فيكون الحد الاوسط موضوعا فى الكبرى او مقدما فيها ويكون الصغرى المطوية مطلقا صغرى الشكل الثالث مطلقا لو كانت الحد المذكورة موضوعا او مقدما فى الصغرى ايضا اى كما كان موضوعا فى الكبرى وذلك ظاهر الا انه لا يكون المطلوب الا جزئية لان الثالث لا ينتج كلية اصلا وان الصغرى المطوية اما صغرى اول الثالث موجبة كلية او صغرى ثالثة موجبة جزئية ان كان المقدمة المذكورة وهى الكبرى موجبة كلية واما صغرى ثانية موجبة كلية او صغرى رابعة موجبة جزئية ان كانت المقدمة المذكورة سالبة كلية واما الصغرى خامسة موجبة كلية ان كان تلك المقدمة موجبة جزئية واما سادسة موجبة كلية ان كانت تلك المقدمة سالبة جزئية ثم لا يخفى ان يقيد بقولنا و كان المقدمة المطوية موجبة لانه لو كان سالبة فلا تكون صغرى الثالث لان ايجاب الصغرى شرط فيه وصغرى الاول لو كان الحد المذكور محمولا او تاليا فى الصغرى الاخرى ان يقيد بقولنا وكان المقدمة المطوية موجبة والمذكورة كلية لان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى شرط فى الاول تدبر ثم ان الصغرى وهى المقدمة المطوية اما صغرى اول الاول موجبة كلية او صغرى ثالثة موجبة جزئية ان كانت المذكورة موجبة كلية واما صغرى ثانية سالبة كلية او صغرى رابعة موجبة جزئية ان كان المذكورة سالبة كلية وان كان ذلك المحمول موضوعا فيها اى فى المقدمة المذكورة وكذا ان كان ذلك التالى مقدما فيها فيكون الحد الاوسط محمولا او تاليا فى الكبرى فيكون الصغرى المطوية مطلقا صغرى الثانى لو كان الحد المذكور محمولا او تاليا فى الصغرى ايضا اى كما كان كذلك فى الكبرى لا يليق تقييده بقولنا ولو كان المقدمة المذكورة كلية اذ كلية الكبرى شرط فى الثانى فنقول ان الصغرى اما الصغرى اول الثانى موجبة كلية او صغرى ثالثة موجبة جزئية ان كانت المذكورة سالبة كلية واما صغرى ثانية سالبة كلية او صغرى رابعة سالبة جزئية ان كانت المذكورة موجبة كلية وصغرى الرابع لو كان الحد المذكور موضوعا او مقدما فيها اى الصغرى فنقول ان الصغرى

اما صغرى الاول الرابع موجبة كلية او صغرى ثالثة سالبة كلية او صغرى سادسة سالبة جزئية
ان كانت المقدم المذكورة موجبة كلية واما صغرى ثانية موجبة كلية او صغرى ثامنة سالبة
كلية ان كان المذكورة موجبة جزئية واما صغرى رابعة موجبة كلية او صغرى خامسة موجبة
جزئية ان كانت المذكورة سالبة كلية واما صغرى سابعة موجبة كلية ان كانت المذكورة
سالبة جزئية واما الاحتمالات فعليك باستخراجها من نفسك لكن بهذا التردد اى التردد
الصغرى بين كونها صغرى الثاني وبين كونها صغرى الرابع انما يصح لو كان المطلوب لان
اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب شرط في الشكل الثاني فلا ينتج الا سالبة وكذا شرط
في الرابع في الجملة فينتج سالبة واما لو كان المطلوب ايجابا فينحصر الصغرى الرابع لانه ينتج الايجاب و
الثاني لا ينتج لما عرفت لان المذكور ان كانت موجبة كلية فالصغرى المطلوبة صغرى اول
وان كانت موجبة جزئية فهو صغرى ثانية ولما كان البيان المذكور مقتضيا بيان حال
الاقتراني المركب من الحمليات الصرفة الذي ذكر احدى مقدمتيه فقط مع انتمائها على طرفي المطلوب
عسى ان يقال لم تبين حال الاقتراني المركب من الشرطيات فنقول هذا اى حال الذي بيناه فيما
قبل من قولنا وان كان الاول فلا يخلو الى هنا حال الاقتراني المركب من الحمليات اى الصرفة بناء
على انهم اصطلحوا على اطلاق الاقتراني المركب من الحمليات الصرفة وعلى اطلاق الاقتراني المركب من
الشرطيات على ما لا يتركب من تلك الحمليات الصرفة مع ان الحال المبين ليس الا حال المركب من الصرفة
تأمل لعل وجهه ان يقال هذا الكلام منافٍ لقوله السابق والاقتراني من قياسين احدهما
اقتراني مركب من الشرطيات اه وتدبر اشارة الى جوابه بان المشار اليه بهذا الحال المبين
فيما هو بصدد قوله وان كان الاول الى هنا لا من اول الرسالة الى هنا كما اشرنا اليه نفاية ويحتمل ان يكون
الاول اشارة اليها والثاني الى استخراج تفصيل الضروب كما بينا وان يكون بالعكس ويعلم منه
اى من بيان حال الاقتراني المذكور تنبيه على العلم بالمقايسة عليه حال الاقتراني المركب من الشرطيات اى غير
المركب من الحمليات الصرفة لما مر انفا ولا يخفى انه لا يعلم حال قسم من الاقتراني المركب من الشرطيات
بالمقايسة عليه بل انما يعلم حال القسم الذي هو المركب من المتصلتين ولذا بناه بالمقايسة و
اما احوال الاقسام الباقية الاربعة وهي المركب من منفصلة وحملية فلا يعلم منه بل لا بد في

15 والمركب من المنفصلتين والمركب من متصلة ومنفصلة
والمركب من متصلة ومحملة

في بيان حال كل منها من تفصيل هذا ولو كان للمقام سعة بيناه وينبغي اى يجب ان يعلم
ههنا اى في مقام بيان القياس انه كما يكون لكل من الاشكال الاربعة قياس متعارف وهو
الذي يكون الحد الاوسط فيه جزءا تاما في صغريه وكبريه معا وانما سمي متعارفا لانه مشهور
بينهم حتى يكاد ويعرفه كل من له ادنى مسكة في هذا الفن كذلك يكون لكل قياس غير متعارف
وهو الذي لا يكون الحد الاوسط فيه كذلك بل يكون في احديهما جزءا تاما وفي الاخرى متعلقا لجزء
غير مكرر واما وجه تسميته فيعلم من نظيره تأمل جدا اما غير متعارف الشكل الاول فهو ان
يكون بعينه بان يكون والا فالقياس ليس المذكور وكذا الكلام في نظيره متعلق محمول الصغرى والمراد
بالمتعلق ههنا هو الارتباط التعلق النحوي فلا يرد ما يتوهم من ان هذا التعريف ينقض لعدم
شموله لما يكون فيه قيد محمول الصغرى لا بطريق المجرورية بالجار موضوعا في الكبرى ومن ان
المتعلق هو الجار والمجرور معا وليس المجرور فقط فلا ينكر الحد الاوسط وكذا الكلام في نظائره
موضوعا في الكبرى بشرط ان يكون محمول الصغرى مخالفا في المعنى لمحمول الكبرى فرغ بقوله متعلق
محموله كل من المتعارقات وكل من غير المتعارفات سوى المعرف وكل من لا فيه المساوات
سوى المساوات الاول وبقوله بشرط ان يكون اه مساواته كما سيصرح به وكذا الكلام
في نظائره مثلا امساولب وب ج فيكون النتيجة امساوج كقولنا كل انسان بعض
حيوان وكل حيوان جسم فكل بعض بجسم اعلم ان هذا التعريف لغير متعارف الاول تعريف
لافراده الواقعة في الكلام غالبا فلا يراد انه لا ينتاول غير متعارف الذي كان بعكس
ما ذكر في التعريف وكذا الكلام في الثلثة الباقية لا يقال منشأ هذا القول كون
الحد الاوسط متعلقا في قياس المساوات ايضا هذا غير صورة قياس المساوات وهو ما
يتركب من قضيتين يكون متعلق محمول احديهما موضوع الاخرى كقولنا سمي قياس المساوات
باعتبار فرد المعتبر فيه المساوات لانا نقول هذا القول غفول بضم الغين المعجمة مصدر
اى ناشئ عن الغفلة او بفتحها اى مغفول فيه عن قولن بشرط ان محمول الصغرى مخالف
لمحمول الكبرى ولا يشترط قياس المساوات بهذا الشرط بل المشترط بخلاف ذلك لانه
لو قلن في الصورة المذكورة امساولب وب مساوج كقولنا الانسان مساو للناطق

والناطق مساو للضاحك يكون اى بصير الصورة المذكورة اى بسبب تبديل محمول الكبرى
الى محمول الصغرى صورة قياس المساوات فيصور المقدمة الاجنبية المراد
بالاجنبية ان لا يكون لازمة له وان لا يكون شئ مما اعتبر فيه معتبرا فيها كما يتوهم لانها
قضية موضوعها محمول قضية لازمة له لذاته ومحمولها محمول المطلق اشار اليه فى الحاشية
حيث قال وهى ان كل شئ مساو للمساوى للشئ مساو لذلك الشئ يعنى مثلا والا
فليست تلك المقدمة ماذكره فى جميع المواد ولا يخفى ان ذلك الموضوع معتبر فى قياس المساوات
التى لابد منها فى قياس المساوات اى فى انتاجه يعنى التى لا ينتج قياس المساوات لذاته بل انما
ينتج بواسطتها فان صدق كلية ينتج والا فلا كذا قرروا واتفقوا عليه لكن لى ههنا شبهة وهى
انه ان ريد ان قياس المساوات لا ينتج نتيجة اصلا فبطلانه ظاهر لان كلا من مواده يستلزم قولا
مغايرا له بالسلب والحمل الاوسط وهو صادق والا لزم استلزام الصادق الكاذب وان كان
تلك المادة مما عدوها من المواد التى لا ينتج اصلا كقولنا الواحد نصف الاثنين والاثنين نصف
الاربعة فانه ينتج لذاته الواحد نصف نصف الاربعة وان ريد انه لا ينتج لذاته مطلوبا
اصليا فهو مسلم لكن ح فى قولهم بل انما ينتج بواسطة مقدمة اجنبية بحيث ذلا يكفى ح
فى انتاجها ياه تلك المقدمة بل لابد فيه من ضم قياس اخر اليه هو مركب من تلك المقدمة الكبرى
ومن نتيجة الاولى صغرى كما اذ قلنا فى الصورة المذكورة فى المتن امساو للمساوى لج وكل
ما هو كذلك فهو مساو لج فامساو لج على انه لا فرق بين قياس المساوات وبين قياس جعل
جزء من قياس من الاقيسة المركبة فى الانتاج لذاته ويكون من افراد القياس وعدمه وهو
ظ فما قررنا مع انهم صرحوا بان قياس المساوات خارج عن القياس فقول المعرف لذاتها فى
تعريفه بانه قول مؤلف من قضايا اذا سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر احترز عنه ولم يتعرضوا
لغيره من الاقيسة المجعولة اجزاء بل عدوه من افراد القياس بخلاف الغير المتعارف يعنى لا
يجب المقدمة الاجنبية فى الاستدلال على ان افراده متحد مع افراد اما ولب وب ج
فانه ينتج المطلوب بواسطة قولنا كل مساو للشئ افراد متحد مع افراد ذلك الشئ لا نفى الوجوب
لانا فيه فتدبر كما لا يخفى على المتتبع دفعا لما عسى ان يقال من ان الفرق المذكور بان اى و

والمحولين لازم في قياس المساوات وعدم لازم في الغير المتعارف غير معتبر بل اصطلاح جديد لعدم وقوعه في كلامهم كما سلك اليه بعض المعاصرين ويؤيد هذا الفرق ما قاله برهان الدين في الحاشية الفارسية ان قياس المساوات ما يكون فيه المساوات محمولا مرتين وان قياس المساوات قياس كان الشئ الواحد محمولا على الشيئين وثابتا لهما اعم من ان يكون ذلك اولا حد هو المساوات والمباينة او غيرهما هذا واما غير متعارف الشكل الثاني فهو ان يكون متعلق محمولا الصغرى محمولا في الكبرى بالشرط المذكور يعني بشرط مثل الشرط المذكور لان الشرط المعتبر هنا هو ان يكون محمول الصغرى مخالفا لمحمول الكبرى ومن المعلوم ضرورة انه ليس هو الشرط المذكور بعينه ولقائل ان يقول ان قياس المساوات مختص بالشكل الاول على ما عرفوه به فلا حاجة الى هذا القيد ويمكن ان يجاب عنه بان قياس المساوات يترتب من هذا الشكل ايضا لكن تعريفهم اياه مبني اما على انه تعريف لما هو كثير الوقوع او على ان الشكل الاول معيار فيشمل له ايضا لارتداده اليه وكذا الكلام في نظيره من الجانبين مثلا مساو لب وج ليس ب فيكون النتيجة ليس ما مساويا لج لكن مساو للد الناطق والفرس ليس بناطق فليس الانسان مساويا للفرس هذا هو الغير المتعارف من الثاني مثل المتعارف الاول وهو غير متعارف الشكل الاول فيكون الاولية صفة القياس ويجوز ان يكون صفة الشكل بتقدير المضاف اي مثل غير متعارف الشكل الاول كثير الوقوع في الكلام اي كلام القوم كما لا يخفى على المتتبع الحاذق في الترتيب وان كان كل منهما غير متعارف واما غير المتعارف الشكل الثالث فهو ان يكون متعلق موضوع الصغرى موضوعا في الكبرى بالشرط المذكور اي بشرط مثل الشرط المذكور وهو ان يكون موضوع الصغرى مخالفا لمحمول الكبرى ايضا كما في الثاني والاول مثلا كل مساو لب وكل ب ج فيكون النتيجة بعض مساو لج اقام لازم النتيجة مقامها والا فالنتيجة بعض المساوي لج الا ما ذكره مثاله قولنا كل فرد الانسان ناطق وكل انسان حيوان فبعض افراد الحيوان ناطق واما غير متعارف الشكل الرابع فهو ان يكون متعلق موضوع الصغرى محمولا في الكبرى بالشرط ايضا وهو ان يكون موضوع الصغرى مخالفا لموضوع الكبرى مثلا

كل مساو لب وكل ج ب فيكون النتيجة بعض مساو لج فيه ما فرض المسامحة مثاله قولنا كل افراد الانسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض افراد الناطق حيوان لم نعثر من العثر باليمين المهملة والفاء المثلثة بمعنى الاطلاع على وقوع الثالث في الكلام وان عثرنا بان الوصلية على وقوع الرابع في الكلام قليلاً الاولى ان يقال لكن عثرنا على وقوع الرابع في الكلام قليلاً او ان لم نعثر على وقوع الثالث فيه فيكون مطابقا لما قرروه ان ان ولو لو وصليتين انما يستعملان فيما اذا كان نقيض مدخولها اولى بالحكم قبلها وهو ظن وهنا ليس كذلك كما لا يخفى ولعله لذا قال في الحاشية هنا فيه تأمل من حيث العربية والشروط المعتبرة و الضروب الواقعة في المتعارف جارية في غير المتعارف اعلم ان القياس الغير المتعارف الواقع في كلامهم لا يتركب كثيراً منه من المحصورات بل انما يتركب من الشخصيات او من الطبيعيات كما كان القياس المساوات كذلك وقد يتركب منها لكن ينتج في ضروب بعض الاشكال انتاجا كليا وفي بعضها لا ينتج نتيجة كلية كما في الشكل الثاني كقولنا كل مؤ من بالنسبة الى الكافر ولا شيء من الحمار بكافر فانه لا ينتج كلية ولا جزئية وغير ذلك هذا لا يخفى على المتتبع المتأمل بالتأمل الثاقب وان خفي على المحجوب البليد ولذلك لم يعتبروه وان وقع في كلامهم احياناً ولعل رح لما قررناه قال تأمل في هذا المقام فانه من مزالق الاقدام والحمد لله الذي يسر لنا الختم والاتمام والصلوة على حبيبه الذي اصطفاه رحمة لنا من بين الانام وعلى اله وصحبه الراسخين الكرام ثم الصلوة عليه والسلام

بسم الله ثم الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد والراحمين واعلم ان النسبة بين الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة عموم وخصوص مطلقة فالاخص الضرورية والاعم الدائمة لانه متى تحقق الضرورة بحسب الذات تحقق الدائمة بحسب الذات ولا عكس مثال الاول في الايجاب كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة بالدوام وفي السلب كقولنا لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة او بالدوام ومثال العكس في الايجاب كقولنا كل فلك متحرك دائما وفي السلب كقولنا لا شيء من الفلك

بساكن دائما وبينهما وبين المشروطة العامة بالمعنى الاول عموم وخصوص من وجه لانه قد يكون اذا تحقق الضرورة بحسب الوصف تحقق الضرورة والدوام بحسب الذات كما اذا كان الذات عين الوصف وقد يتحقق الضرورة والدوام بحسب الذات دون الضرورة بحسب الوصف كما اذا كان الذات غير الوصف وقد يتحقق الضرورة بحسب الوصف دون الضرورة والدوام بحسب الذات كما اذا كان الضرورة بشرط الوصف مفادة فى الايجاب كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او بالدوام او بالضرورة مادام انسانا وفى السلب كقولنا لاشئ من الانسان بحجر بالضرورة او بالدوام او بالضرورة مادام انسانا ومادة افتراقهما فى الايجاب كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة او بالدوام ومادة افتراق المشروطة فى الايجاب كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا وفى السلب كقولنا لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا وبين الضرورة والمشروطة بالمعنى الثانى عموم وخصوص مطلق فالاخص الضرورة والاعم المشروطة لانه متى تحقق الضرورة فى جميع اوقات الذات تحقق الضرورة فى جميع اوقات الوصف دون العكس اما امثلة الاصل كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او بالضرورة مادام انسانا وكل كاتب حيوان بالضرورة او بالضرورة مادام كاتبا وفى السلب كقولنا لاشئ من الانسان بحجر بالضرورة او بالضرورة مادام انسانا ولاشئ من الكاتب بحجر بالضرورة مادام كاتبا واما امثلة العكس ففى الايجاب كقولنا كل منخسف مظلم بالضرورة مادام منخسفا وفى السلب فكقولنا لاشئ من المنخسف بمضئ بالضرورة مادام منخسفا وبين الدائمة والمشروطة بالمعنى الثانى عموم وخصوص من وجه لانه قد يكون اذا تحقق الدوام بحسب الذات تحقق الضرورة بحسب الوصف كما فى مادة الضرورة وقد يتحقق الدوام بحسب الذات دون الضرورة بحسب الوصف كما فى المواد الخالية عن الضرورة وقد يتحقق الضرورة فى اوقات الوصف دون الدوام بحسب الذات كما اذا كان الضرورة بشرط الوصف لازما للذات فى بعض الاوقات مفادة الاجتماع فى الايجاب كقولنا كل انسان حيوان بالدوام او بالضرورة مادام انسانا وفى السلب كقولنا لاشئ من الانسان

بحجر بالدوام او بالضرورة مادام انسانا ومادة افتراق الدائمة في الايجاب كقولنا
كل فلك متحرك دائما وفي السلب كقولنا لاشئ من الفلك بساكن دائما ومادة افترا ق
المشروطة في الايجاب كقولنا كل منخسف مظلم بالضرورة مادام منخسفا وفي السلب
كقولنا لاشئ من المنخسف بمضئ بالضرورة مادام منخسفا وقد استبان مما ذكرناه
ان النسبة بين المشروطة بالمعنى الاول وبين المشروطة بالمعنى الثاني عموم وخصوص
فمادة الاجتماع في الايجاب كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة بشرط الوصف او
مادام انسانا وفي السلب كقولنا لاشئ من الانسان بحجر بالضرورة بشرط الوصف
اومادام انسانا ومادة الافتراق الاول في الايجاب كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع
بالضرورة بشرط الوصف وفي السلب كقولنا لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع
بالضرورة بشرط الوصف ومادة افتراق الثاني في الايجاب كقولنا كل كاتب حيوان
بالضرورة مادام كاتبا وفي السلب كقولنا لاشئ من الكاتب بحجر بالضرورة مادام
كاتبا وبين المشروطة العامة بكلا المعنيين وبين العرفية العامة عموم وخصوص مطلق
فالاخص المشروطة والاعم العرفية لانه متى تحقق الضرورة بحسب الوصف تحقق الدوام
بحسب الوصف من غير عكس اما امثلة الاصل ففي الايجاب كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع
بالضرورة او بالدوام بشرط الوصف وكل كاتب حيوان بالضرورة او بالدوام مادام
كاتبا وفي السلب كقولنا لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة او بالدوام بشرط
الوصف ولاشئ من الكاتب بحجر بالضرورة او بالدوام مادام كاتبا واما امثلة العكس
ففي الايجاب كقولنا كل فلك متحرك دائما مادام فلكا وفي السلب كقولنا لاشئ من الفلك
بساكن دائما مادام فلكا وبين العرفية العامة وبين الضرورية والدائمة عموم وخصوص
مطلق فالاخص هما والاعم هي لانه متى صدق الضرورة او الدوام في جميع اوقات
الذات صدق الدوام في جميع اوقات الوصف من غير عكس ايضا اما امثلة الاصل
ففي الايجاب كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او بالدوام او بالدوام مادام
انسانا وكل كاتب حيوان بالضرورة او بالدوام او بالدوام مادام كاتبا وكل فلك متحرك

ق

بالدوام

بالدوام او دائما مادام فلكا وفي السلب كقولنا لاشئ من الانسان بحجر بالضرورة
او بالدوام او دائما مادام انسانا او لاشئ من الفلك بساكن بالدوام او دائما
مادام فلكا واما امثلة العكس ففي الايجاب كقولنا كل مظلم مخسف بالدوام مادام
مظلما وفي السلب كقولنا لاشئ من المظلم بمضئ بالدوام مادام مظلما وبين الاربع
المذكور وبين المطلقة العامة عموم وخصوص مطلق فالاخص الاربع المذكور
والاعم المطلقة لانه متى صدق الضرورة او الدوام بحسب الذات او بحسب الوصف
يكون النسبة فعلية من غير عكس ولا يلزم من فعلية النسبة ضرورتها ولا دوامها
لا بحسب الذات ولا بحسب الوصف اما امثلة الاصل ايجابا وسلبا فاذكر والكما صح
الامثلة المذكورة بالصفات المذكورة فكذلك صحت بجهة الاطلاق العام ايضا
واما امثلة العكس ففي الايجاب كقولنا كل انسان متنفس بالفعل وفي السلب
كقولنا لاشئ من الانسان بمتنفس بالفعل وبين الخمس المذكورة وبين الممكنة
العامة عموم وخصوص مطلق فالاخص هي الخمس المذكورة والاعم الممكنة لانه
متى تحقق الفعل ضرورة او الدوام بحسب الذات او بحسب الوصف تحقق الامكان
من غير عكس اما امثلة الاصل فما ذكرتمل ما ذكرنا واما امثلة العكس ففي الايجاب
كقولنا كل نار حارة بالامكان وفي السلب كقولنا ولاشئ من الحار ببارد بالا مكان
العام واعلم ولا انه الحكم بان المشروطة الخاصة ان كانت موجبة فتركيبها من
موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة فتركيبها من
سالبة مشروطة عامة ومن موجبة مطلقة عامة مبنى على ان ما دوام في الامثلة
توقيت لثبوت المحمول للموضوع فيكون لا دائما معطوفا عليه ونفيا لدوام تلك الثبوت
وهذا هو المفهوم الصريح وهو العام من سلب التحقق في جميع اوقات الذات وفي
بعضها وهو لمفهوم الاطلاق العام الا انه الاطلاق العام متحقق في الاحتمال الثاني
بقرينة الجزء الاول فتركيبها من اطلاق العام باعتبار صريح المفاد فاعتبر جانب
الصريح دون جانب الرجوع والتحقق بناء على انه ضمني ناش عن الغير وليس توقيتا للضرو
رة

حتى يكون الدوام نفيا لدوام تلك الضرورة لانه بخلاف الصريح فلا يرد ان التركيب من المشروطة العامة والمطلقة المنتشرة وبين المشروطة الخاصة وبين الدائمتين مباينة كلية لان المشروطة الخاصة مقيدة بالدوام بحسب الذات والدوام بحسب الذات مباين للدوام بحسب الذات لانه اخص من نقيضها فكما ان نقيض الشيء مباين له فكذلك الاخص من النقيض مباين له فلا يتحقق المشروطة الخاصة في مادتهما ولا الدائمتان في مادتها وقد سبق مواد الكل وبينهما وبين المشروطة العامة بالمعنى الاول عموم وخصوص مطلق فالاخص الخاصة والاعم العامة لانه متى تحقق الخاصة تحقق العامة من غير عكس بناء على ان الخاصة مقيدة بقيد والعام مطلقة عنه اما امثلة الاصل ففي الايجاب كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا او مادام كاتبا لادائما او كقولنا كل منخسف مظلم بالضرورة مادام منخسفا او مادام منخسفا لادائما وفي السلب كقولنا لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا او مادام كاتبا لادائما او كقولنا لاشيء من المنخسف بمضيء بالضرورة مادام منخسفا او مادام منخسفا لادائما واما امثلة ففي الايجاب كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة مادام انسانا وفي السلب كقولنا لاشيء من الانسان بحجر بالضرورة مادام انسانا وبين المشروطة بالمعنى الثاني عموم وخصوص من وجه لانهما قد يتحققان معا وقد يفترقان فمادة التحقق في الايجاب كقولنا كل منخسف مظلم بالضرورة مادام منخسفا او مادام منخسفا لادائما وفي السلب لاشيء من المنخسف بمضيء بالضرورة مادام منخسفا او مادام منخسفا لادائما ومادة افتراق المشروطة كمادة الضرورة ايجابا وسلبا كما سبق في امثلة العكس لبقاء ومادة افتراق الخاصة في الايجاب كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لادائما وفي السلب كقولنا لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لادائما هذا اذا كان المشروطة العامة المأخوذة في الخاصة بالمعنى الاول واما اذا كانت بالمعنى الثاني وبينها وبين البتة الثالث التي هي العموم والخصوص المطلق فالاخص

الخاصة والاعم الباقية لانه متى تحقق الضرورة بحسب الوصف وكذا الفعل و
والامكان العام من غير عكس اما امثلة الاصل ففي الايجاب كقولنا كل كاتب
متحرك الاصابع مادام كاتبا لادائما او كل كاتب متحرك الاصابع بالدوام
مادام كاتبا او بالفعل او بالامكان العام وفي السلب لاشئ من الكاتب
بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لادائما او بالدوام مادام كاتبا او
بالفعل او بالامكان العام اما امثلة العكس ايجابا وسلبا كالمواد الضرورية
والدائمة والفعلية والامكانية كل انسان حيوان وكل فلك متحرك وكل انسان
متنفس وكل نار حارة وكل ضاحك متعجب ولاشئ من الانسان بحجر ولاشئ من
الفلك بساكن ولاشئ من الانسان بمتنفس ولاشئ من الحارة ببارد ولاشئ من
الضاحك بلامتعجب وبين العرفية الخاصة وبين المشروطة الخاصة عموم وخصوص
مطلق فالاخص الثانية والاعم الاولى لانه متى صدق الضرورة بحسب الوصف لادائما
صدق الدوام بحسب الوصف لادائما دون العكس اما امثلة الاصل في الايجاب كقولنا
كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لادائما او بالدوام مادام كاتبا لا دائما
وفي السلب كقولنا لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لادائما
او بالدوام مادام كاتبا لادائما واما امثلة العكس ففي الايجاب كقولنا كل ضاحك
متعجب بالدوام مادام ضاحكا لادائما بناء على ان وصف الموضوع لم يدخل في الحكم
بالعليه ولا مدخل في هذا المثال وفي السلب ولاشئ من الضاحك بلامتعجب بالدوا م
مادام ضاحكا لادائما او يجعل الدائمتين مباينة كلية لان اللادوام المعتبر في العرفية
الخاصة بنافض الدوام المعتبر في الدائمة وبنافي الضرورة المعتبر في الضرورة فلا يتحقق
العرفية الخاصة في المواد الضرورية والدائمة ايجابا كقولنا كل انسان حيوان وكل فلك
متحرك وسلبا كقولنا لاشئ من الانسان بحجر ولاشئ من الفلك بساكن ولا الضرورة
والدائمة في مواد العرفية الخاصة ايجابا كقولنا كل منخسف مظلم بالدوام مادام منخسفا
لادائما وسلبا كقولنا لاشئ من المنخسف بمضئ بالدوام مادام منخسفا لادائما

وبينها وبين المشروطة العامة مطلقا عموم وخصوص من وجه تصادقهما فى مادة
المشروطة الخاصة ايجابا كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع اوكل منخسف مظلم بالضرورة
مادام كاتبا اومادام منخسفا اوبالدوام مادام كاتبا لادائما اومادام منخسفا لادائما
وسلبا كقولنا لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع ولاشئ من المنخسف بمضئ بالضرورة
مادام كاتبا اومادام منخسفا اوبالدوام مادام كاتبا لادائما اومادام منخسفا لادائما
وصدق المشروطة العامة بدونها فى مادة الضرورة الذاتية ايجابا كقولنا كل انسان
حيوان اوكل كاتب حيوان بالضرورة مادام انسانا اومادام كاتبا وسلبا كقولنا لاشئ
من الكاتب بحجر بالضرورة مادام كاتبا وصدق العرفية الخاصة بدون المشروطة العامة
ايجابا كقولنا كل ضاحك متعجب بالدوام مادام ضاحكا لادائما وسلبا كقولنا لاشئ
من الضاحك بلامتعجب بالدوام مادام ضاحكا لادائما وهذا بناء ماسبق وبينها و
بين العرفية العامة عموم وخصوص مطلق فالاخص الخاصة والاعم العامة لان
الخاصة مقيدة بالقيد الخاص والعامة مطلقة عنه ومتى تحقق المطلقة دون العكس
اما امثلة الاصل ففى ايجاب كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع اوكل ضاحك متعجب بالدوام
مادام كاتبا اومادام ضاحكا لادائما اومادام ضاحكا لادائما وفى السلب كقولنا لاشئ
من الكاتب بساكن الاصابع ولاشئ من الضاحك بلامتعجب بالدوام مادام كاتبا او
مادام ضاحكا ومادام كاتبا لادائما اومادام ضاحكا لادائما واما امثلة العكس ففى الا
كقولنا كل انسان حيوان وكل فلك متحرك بالدوام مادام انسانا اومادام فلكا وفى
السلب كقولنا لاشئ من الانسان بحجر ولاشئ من الفلك بساكن بالدوام مادام انسانا
اومادام فلكا وكذا بينها وبين المطلقة العامة والممكنة العامة عموم وخصوص مطلق
لانه متى تحقق الدوام بحسب الوصف لادائما تحقق قطعية النسبة وامكانها من غير عكس اما
امثلة الاصل ففى الايجاب كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالدوام مادام كاتبا لادائما
اوبالامكان العام واما امثلة العكس ففى الايجاب كقولنا كل انسان حيوان اوكل انسان
متنفس وكاتبا دحارة بالفعل وبالامكان العام وفى السلب لاشئ من الانسان بحجر اولاشئ من

من الانسان بمتنفس او لاشئ من الحجر بضاحك بالفعل او بالامكان العام وبين الوجودية اللاضرورية وبين الخاصتين عموم وخصوص مطلق فالاعم الوجودية والاخص الخاصتان لانه متى الضرورة او الدائمة بحسب الوصف لا دائما صدق فعلية النسبة لا بالضرورة من غير عكس اما امثلة الاصل ففي الايجاب كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة او بالدوام مادام كاتبا لا دائما او بالضرورة وفي السلب لاشئ من الكاتب بمنتف الاصابع بالضرورة او بالدوام مادام كاتبا بالفعل لا دائما او بالفعل لا بالضرورة واما امثلة العكس ففي الايجاب كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة وفي السلب كقولنا لاشئ من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة وبينها وبين الضرورية المطلق مباينة كلية لا مقيدة باللاضرورية بحسب الذات وقد كان الضروري قيق الضرورية بحسب الذات وهما متناقضان فلا يتحقق احدهما مع الآخر ومادة الضرورية كقولنا كل انسان حيوان ايجابا ولاشئ من الانسان بحجر سلبا ومادة الوجودية ايجابا وسلبا كمادة الخاصتين وكقولنا كل انسان ضاحك ولاشئ من الانسان بضاحك وبينها وبين الدائمة عموم وخصوص من وجه لانهما يتصادقان في مادة الدوام الخالي عن الضرورة ويصدق الدائمة بدونها في مادة الضرورة وبالعكس في مادة اللادوام فمادة الاجتماع ايجابا كقولنا كل فلك متحرك دائما او بالفعل لا بالضرورة ولاشئ من الفلك بساكن دائما او بالفعل لا بالضرورة ومادة الافتراق الدائمة ايجابا كقولنا كل انسان حيوان دائما وسلبا ولاشئ من الانسان بحجر دائما ومادة افتراق الوجودية ايجابا كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل وسلبا ولاشئ من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة وكذا بينها وبين المشروطة والعرفية العامتين عموم وخصوص من وجه لان كل واحدة منها تصدق في مادة المشروطة الخاصة وقد تصدقان بدونها في مادة الضرورة وتصدق الوجودية اللاضرورية بدونهما في مادة اللادوام بحسب الوصف فمادة الاجتماع ايجابا كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة او بالدوام مادام كاتبا او بالفعل لا بالضرورة وسلبا كقولنا لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة او بالدوام مادام كاتبا او بالفعل لا بالضرورة ومادة افتراقهما ايجابا كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة

او بالدوام مادام انسانا وسلبا لاشئ من الانسان بحيث بالضرورة او بالدوام مادام انسانا ومادة افترقهما ايجابا كقولنا كل انسان حيوان بالفعل لا بالضرورة وسلبا لاشئ من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة وبينها وبين المطلقة العامة عموم وخصوص مطلق لانها مقيدة بقيد خاص ومتى تحقق المقيدة تحقق المطلقة من غير عكس اما امثلة الاصل ففي ايجاب كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة او بالفعل وفي سلب كقولنا لاشئ من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة او بالفعل واما امثلة العكس ففي الايجاب كقولنا كل انسان حيوان بالفعل وفي السلب كقولنا لاشئ من الانسان بحيوان بالفعل لا بالضرورة وكذبنها وبين الممكنة العامة عموم وخصوص من وجه لانها متى تحققت تحقق الممكنة العامة من غير عكس فامثلة الاصل والعكس كامثلة الاصل والعكس بينها وبين المطلقة العامة لان الممكنة العامة اعم من المطلقة العامة وبين الوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية عموم وخصوص مطلق فالاخص الاولى والاعم الثانية لانه متى صدقت مطلقتان صدقت مطلقة وبين وممكنة من غير عكس اما امثلة الاصل ففي الايجاب كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة اولادائما وفي السلب كقولنا لاشئ من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة اولادائما واما امثلة العكس ففي الايجاب كقولنا كل زنجي اسود بالفعل لا بالضرورة وفي السلب كقولنا لاشئ من الزنجي بابيض بالفعل لا بالضرورة وبينها وبين الخاصتين لانه متى تحقق الضرورة او الدوام بحسب الوصف لادائما تحقق فعلية النسبة لادائما من غير عكس اما امثلة الاصل ففي الايجاب كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة او بالدوام مادام كاتبا لادائما او بالفعل لادائما وفي السلب كقولنا لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة او بالدوام مادام كاتبا لادائما او بالفعل لادائما واما امثلة العكس ففي الايجاب كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لادائما وفي السلب كقولنا لاشئ من الانسان بضاحك بالفعل لادائما وبينها وبين الدائمتين تباين كلي لان الدوام بحسب الذات ينافض الدوام بحسب الذات وينافي الضرورة بحسب الذات ايضا وقد سبق مواد الضرورة والدوام وكذا مواد الوجودية اللادائمة فلا حاجة الى الاعادة وبينها وبين العامتين عموم من وجه لتصادقهما في مادة المشروطة

الخاصة

الخاصة وصدقهما بدونهما فى مادة الضرورة وصدقهما بدونهما فى مادة الدوام بحسب الوصف
فمادة الاجتماع ايجابا كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة او بالدوام مادام كاتبا
او بالفعل لادائما وسلبا كقولنا لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة او
بالدوام مادام كاتبا او بالفعل لادائما ومادة افتراقهما عنهما ايجابا كقولنا كل انسان حيوان
بالضرورة او بالدوام مادام انسانا لادائما وسلبا كقولنا لاشئ من الانسان بحجر بالضرورة
او بالدوام مادام انسانا ومادة افتراقهما عنهما ايجابا كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل
لادائما وسلبا كقولنا لاشئ من الانسان بضاحك بالفعل لادائما وبينها وبين المطلقة
والممكنة العامتين عموم مطلق فالاخص هى والاعم هما لانه متى تحقق المطلقة مع قيد اللادوام
تحقق المطلقة والممكنة العامتان من غير عكس اما امثلة الاصل ففى الايجاب كقولنا كل كاتب
متحرك الاصابع بالفعل لادائما او بالفعل او بالامكان العام وكقولنا كل انسان ضاحك بالفعل
لادائما او بالفعل او بالامكان العام وفى السلب كقولنا لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالفعل
لادائما او بالفعل او بالامكان العام وكقولنا لاشئ من الانسان بضاحك بالفعل لادائما او بالفعل
او بالامكان العام واما امثلة العكس ففى الايجاب كقولنا كل انسان حيوان بالفعل او بالامكان
العام وفى السلب ولاشئ من الانسان بحجر بالفعل او بالامكان العام وكذا كل فلك متحرك بالفعل
او بالامكان العام وكل زنجى اسود بالفعل او بالامكان العام وفى السلب ولاشئ من الانسان
بالفعل او بالامكان العام ولاشئ من الزنجى بابيض بالفعل او بالامكان وبين الوقتية والتى جودتين
عموم وخصوص مطلق فالاخص الوقتية والاعم الوجوديتان لانه اذا صدق الضرورة بحسب الوقت
لادائما صدق الاطلاق لادائما ولا بالضرورة من غير عكس اما امثلة الاصل ففى الايجاب كقولنا
بالضرورة كل قمر منخسف وقت الحيلولة لادائما وكل قمر منخسف بالفعل لا بالضرورة اولادائما
وفى السلب كقولنا لاشئ من القمر بمنخسف بالضرورة وقت الربع لادائما ولاشئ من القمر بمنخسف
بالضرورة اولادائما واما امثلة العكس ففى الايجاب كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لادائما
اولا بالضرورة وفى السلب كقولنا لاشئ من الانسان بضاحك بالفعل لادائما اولا بالضرورة وبينها
وبين الحاصتين عموم وخصوص من وجه لانه اذا صدق الضرورة بحسب الوصف وكان وصف الموضوع

ضرورية بالذات الموضوع في شئ من الاوقات الموضوع صدق القضايا بناء على ان الضرورية
الوصف للذات مع ضرورية المحمول له تستلزم ضرورة المحمول للذات ايضا بحسبها واذا لم يكن
وصف الموضوع ضروريا بالذات صدق الخاصتان دون الوقتية لعدم الضرورة بحسب الذات
واذا لم يصدق الضرورة ولا الدوام بحسب الوصف ويصدق الضرورة بحسب الذات يصدق الوقتية
دون الخاصتان فمادة اجتماع الكل ايجابا كقولنا كل منخسف مظلم بالضرورة او بالدوام مادام م
منخسفا لادائما او بالتوقيت لادائما وسلبا كقولنا لاشئ من المنخسف بمضئ بالضرورة او بالدوام م
مادام منخسفا لادائما او بالتوقيت لادائما ومادة افتراقهما ايجابا كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع ع
بالضرورة او بالدوام مادام كاتبا لادائما وسلبا كقولنا لاشئ من الكاتب بكتان الاصابع بالضرورة
او بالدوام مادام كاتبا لادائما ومادة افتراقهما الوقتية ايجابا كقولنا كل قمر منخسف بالضرورة
وقت الترسيع لادائما هذا في المشروطة الخاصة اذ كان المراد بالجزء الاول المشروطة العامة بالمعنى
الاول اعني الضرورة بشرط الوصف واما اذا كان المراد المشروطة العامة بالمعنى الثاني اعني الضرورة
بحسب الذات مادام الوصف فالنسبة بينها وبين المشروطة الخاصة عموم مطلق فالاخص الخاصة
والاعم الوقتية لانه متى تحقق الضرورة في جميع اوقات الوصف وجميع اوقات الوصف بعض اوقات
الذات تحقق الضرورة في بعض اوقات من غير عكس اما المسئلة الاصل ففي الايجاب كقولنا كل منخسف
مظلم بالضرورة مادام منخسفا لادائما او بالضرورة في وقت معين لادائما وفي السلب كقولنا
لاشئ من المنخسف بمضئ بالضرورة مادام منخسفا لادائما او بالضرورة في وقت معين لادائما واما
امثلة العكس ففي الايجاب كقولنا كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لادائما وفي السلب كقولنا
لاشئ من القمر بمنخسف بالضرورة وقت الترسيع لادائما وبينها وبين الدائمين مباينة كلية لان
الدوام بحسب الذات ينافض الدوام بحسب الذات وينافي الضرورة بحسب الذات ايضا وقد مرت
الاشارة اجمالا وسلبا فلا حاجة الى التكرار وبينها وبين العامتين سواء فسرت المشروطة
بالمعنى الاول او الثاني عموم من وجه لصدق الكلي في مادة المشروطة الخاصة ايجابا كقولنا
كل منخسف مظلم بالضرورة او بالدوام مادام منخسفا بالضرورة في وقت معين لادائما و
سلبا كقولنا لاشئ من المنخسف بمضئ بالضرورة او بالدوام مادام منخسفا او بالضرورة في وقت

معين

معين لادائما وصدقهما بدونها فى مادة الضرورة ايجابا كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او بالدوام مادام انسانا وصدقهما بدونهما حينئذ لادوام بحسب الوصف ايجابا كقولنا كل قمر منخسف بالضرورة فى وقت معين لادائما وسلبا كقولنا لاشئ من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع لادائما وبينها وبين المطلقة والممكن العامتين عموم مطلق وهى اخص وهما اعم لانه متى تحقق الضرورة فى وقت معين تحقق فعلية النسبة وامكانها من غير عكس اما امثلة الاصل ايجابا وسلبا فكقولنا كل قمر منخسف بالفعل وبالامكان العام او بالضرورة فى وقت معين لادائما ولاشئ من القمر بمنخسف بالفعل وبالامكان العام او بالضرورة وقت التربيع لادائما واما امثلة العكس ايجابا وسلبا فكقولنا كل انسان ضاحك بالفعل او بالامكان ولاشئ من الانسان بضاحك بالفعل وبالامكان العام وبين المنتشرة وبين الوقتية عموم وخصوص مطلق والثانى اخص والاولى اعم لانه اذا صدق الضرورة فى وقت معين لادائما صدق الضرورة فى وقت ما بدون العكس اما امثلة الاصل ايجابا وسلبا فكقولنا كل قمر منخسف بالضرورة فى وقت معين لادائما وفى وقت ما لادائما واما امثلة العكس ايجابا وسلبا فكقولنا كل انسان متنفس بالضرورة فى وقت ما لادائما ولاشئ من الانسان بمتنفس بالضرورة فى وقت ما لادائما بناء على ان اتفاق احاد الانسان فى التنفس فى وقت ما لاينكر واحد واتفاقها فيه فى وقت معين فليس بمشاهد وايضا صدق قولنا زيد يضحك الاكرام فى وقت التلاوت يستلزم صدق قولنا زيد يضحك الاكرام فى وقت ما دون العكس لجواز صدقه باستحقاق الاكرام فى وقت الصلوة وهذا ظاهر وبينها وبين الوجودية عموم وخصوص مطلق وهى اخص وهما اعم لانه اذا صدق الضرورة بحسب الوقت لادائما صدق الاطلاق لادائما او لا بالضرورة من غير عكس اما امثلة الاصل ايجابا وسلبا فكقولنا كل انسان متنفس بالضرورة فى وقت ما لادائما او بالفعل لادائما او لا بالضرورة ولاشئ من الانسان بمتنفس بالضرورة فى وقت ما لادائما او بالفعل لادائما او لا بالضرورة واما امثلة العكس ايجابا وسلبا فكقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لادائما او لا بالضرورة وبينها وبين الخاصتين عموم وخصوص من وجه لصدقها فى الكل ايجابا وسلبا فى بعض المواد التى كان وصف الموضوع وصفا مفارقا او ضروريا للذات فى بعض الاوقات كقولنا ايجابا وسلبا

وقت التربيع لادائما او وقت ما لادائما

كل مخسف مظلم بالضرورة او بالدوام مادام مخسفا لادائما او بالضرورة فى وقت ما لادائما و
لاشئ من المخسف ببعض بالضرورة او بالدوام مادام مخسفا لادائما او بالضرورة فى وقت ما
لادائما وصدقهما بدونها فى مادة لايكون الوصف ضروريا للذات كقولنا ايجابا وسلبا كل
كاتب متحرك الاصابع بالضرورة او بالدوام مادام كاتبا لادائما وصدقهما بدونها فى مادة
صدق الضرورة بحسب الذات دون وصف كقولنا ايجابا وسلبا كل انسان متنفس بالضرورة
فى وقت ما لادائما ولاشئ من الانسان بمتنفس بالضرورة فى وقت ما لادائما هذا اذا كان
المشروطة العامة الداخلة فى الخاصة بالمعنى الاول واما اذا كانت بالمعنى الثانى فبينها وبين
المشروطة الخاصة عموم وخصوص مطلق لعدم صدق الخاصة فى المادة الافتراقية المذكورة
واجتماعهما فى المادة الاجتماعية المذكورة وانفرادها فى المادة الافتراقية المذكورة بعين
الدليل المذكور بين المشروطة وبين الوقتية وبينها وبين الذاتيتين مباينة كلية لان الدوام
بحسب الذات ينافض الدوام بحسبها وينافى الضرورة بحسبها كما علمت مرارا وقد علمت الامثلة
باسرها فلا فائدة فى الاعادة وبينها وبين العامتين عموم وخصوص من وجه سواء كان المشروطة
بالمعنى الاول او بالمعنى الثانى لصدق الكلى فى مادة المشروطة الخاصة ايجابا وسلبا كقولنا
كل مخسف مظلم بالضرورة او بالدوام مادام مخسفا او بالضرورة فى وقت ما لادائما ولاشئ
من المخسف ببعض بالضرورة او بالدوام مادام مخسفا او بالضرورة فى وقت ما لادائما وصدقهما
بدونها فى مادة الضرورة ايجابا وسلبا كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او بالدوام ما
انسانا ولاشئ من الانسان بحجر بالضرورة او بالدوام مادام انسانا وصدقهما بدونها
لادوام بحسب الوصف ايجابا وسلبا كقولنا كل انسان متنفس بالضرورة فى وقت ما لادائما
ولاشئ من الانسان بمتنفس بالضرورة فى وقت ما لادائما وبينها وبين المطلقة والممكنة
العامتين عموم وخصوص مطلق لانه متى صدق الضرورة فى وقت فعلية النسبة وامكانها
من غير عكس اما امثلة الاصل فامثلة المنتشرة المذكورة حيث تصلح جهة الاطلاق والامكان
كما تصلح جهة المنتشرة واما امثلة العكس فكامثلة مواد الذاتيتين كما سبق مرارا وبين الوقتية
المطلق والمطلقة الوقتية عموم وخصوص مطلق لانه متى صدق الضرورة فى وقت معين

صدق الفعل فى وقت معين من غير عكس اما امثلة الاصل ايجابا وسلبا فكقولنا كل قمر يخسف بالضرورة او بالفعل وقت الحيلولة ولاشئ من القمر يخسف بالضرورة او بالفعل وقت التربيع واما امثلة العكس ايجابا وسلبا فكقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل وقت الكتابة وكذا بينها وبين المنتشرة المطلقة عموم وخصوص مطلق لانه متى تحقق الضرورة فى وقت معين تحقق الضرورة فى وقت مطلق من غير عكس اما امثلة الاصل ايجابا وسلبا فكقولنا كل قمر يخسف بالضرورة فى وقت معين او فى وقت ما ولاشئ من القمر يخسف بالضرورة وقت التربيع او فى وقت ما واما امثلة العكس ايجابا وسلبا فكقولنا كل انسان متنفس بالضرورة فى وقت ما ولاشئ من الانسان بمتنفس بالضرورة فى وقت ما وكذا بينها وبين المطلقة المنتشرة لانه متى صدق الضرورة فى وقت معين صدق الفعل فى وقت ما من غير عكس واما امثلة الاصل ايجابا وسلبا فامثلة الاصل المذكورة بينها وبين المنتشرة المطلقة واما امثلة العكس ايجابا وسلبا فكقولنا كل انسان ضاحك بالفعل فى وقت ما ولاشئ من الانسان بضاحك بالفعل فى وقت ما وكذا بين المنتشرة المطلقة وبين المطلقة للمنتشرة عموم وخصوص مطلق لانه متى صدق الضرورة فى وقت صدق الفعل فى وقت ما من غير عكس اما امثلة الاصل ايجابا وسلبا فكقولنا كل انسان متنفس بالضرورة او بالفعل فى وقت ما ولاشئ من الانسان بمتنفس بالضرورة او بالفعل فى وقت ما واما امثلة العكس مطلقا فكقولنا كل انسان ضاحك بالفعل فى وقت ما ولاشئ من الانسان بضاحك بالفعل فى وقت ما وكذا بين المطلقة الوقتية وبين المطلقة للمنتشرة عموم وخصوص مطلق لانه متى صدق الفعل فى وقت معين صدق الفعل فى وقت ما من غير عكس اما امثلة الاصل فامثلة مطلق الوقتية السالفة ايضا واما امثلة العكس ايجابا وسلبا فامثلة العكوس الثلثة المذكورة وبين المنتشرة المطلقة وبين الوقتية المطلقة عموم وخصوص من وجه لصدقهما فى مادة الوقتية المطلقة ايجابا او سلبا كقولنا كل قمر يخسف بالفعل فى وقت معين او بالضرورة فى وقت ما ولاشئ من القمر يخسف بالفعل فى وقت معين او بالضرورة فى وقت ما وصدق المطلقة الوقتية فى مادة افترقا عن الوقتية المطلقة بدونها ايجابا وسلبا كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل وقت الكتابة وصدق المنتشرة

المطلقة فى مادة الضرورة فى وقت ما بدونها ايجابا وسلبا كقولنا كل انسان متنفس بالضرورة
فى وقت ما وانما قال الشارح فرق بينهما بالعموم والخصوص ولم يقيد لا بالاطلاق ولامن وجه
اشارة الى ان النسبة بين المنتشرة المطلقة وبين المطلقة الوقتية عموم وخصوص من وجه
وان كانت عموما وخصوصا مطلقا بين الاحتمالات الخمسة السابقة وبين الممكنة الخاصة وبين
سائر المركبات عموم وخصوص مطلق فالاعم هى والاخص سائر المركبات لانه متى تحقق سائر
المركبات تحقق الممكنة الخاصة من غير عكس امثلة الاصل ايجابا فكقولنا كل كاتب متحرك الاصابع
مادام كاتبا بالضرورة او بالدوام لادائما او بالامكان الخاص وكل انسان ضاحك بالفعل لا
بالضرورة اولادائما او بالامكان الخاص وكل قمر مخسف بالضرورة وقت الحيلولة لادائما او
بالامكان الخاص وكل انسان متنفس بالضرورة فى وقت ما لادائما او بالامكان الخاص وسلبا كقولنا
لاشئ من الكاتب بكئ الاصابع بالضرورة او بالدوام مادام كاتبا لادائما او بالامكان الخاص ولاشئ
من الانسان بضاحك بالفعل لابالضرورة اولادائما او بالامكان الخاص ولاشئ من القمر بمخسف
وقت التربيع بالضرورة لادائما او بالامكان الخاص ولاشئ من الانسان بمتنفس بالضرورة فى وقت ما
لادائما او بالامكان الخاص واما امثلة العكس ايجابا وسلبا فكقولنا كل عنقاء موجود بالامكان
الخاص ولاشئ من الملفا بموجود بالامكان الخاص وبينها وبين الضرورية مباينة كلية و
قد سبق مواد الضرورية وكذا مواد الممكنة الخاصة ولاحاجة الى الاعادة وبينها وبين الدائمة
والعامتين والمطلقة العامة من وجه لتصادق الكل فى مادة الوجودية اللاضرورية كقولنا
ايجابا كل فلك متحرك دائما او بالدوام مادام فلكا او بالفعل او بالامكان الخاص وكل كاتب
متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا او بالامكان الخاص وسلبا كقولنا لاشئ من الفلك
بكئ دائما او بالدوام مادام فلكا او بالفعل او بالامكان الخاص ولاشئ من الكاتب بكئ الا
بالضرورة مادام كاتبا او بالامكان الخاص وصدقها فى الممكنة الخاصة بدونها حيث لاخروج للممكن
من القوة الى الفعل ايجابا وسلبا كامثلة العكس المذكورة بينها وبين سائر المركبات وصدقها
الاربع بدونها فى مادة الضرورة ايجابا وسلبا كقولنا كل انسان حيوان دائما او بالضرورة
او بالدوام مادام انسانا او بالفعل ولاشئ من الانسان بحجر دائما او بالضرورة او بالدوام

مادام انسانا اوبالفعل وبينها وبين الممكنة العامة عموم وخصوص مطلق فالاخص الخاصة
والاعم العامة لانه متى تحقق الخاصة تحقق العامة من غير عكس اما امثلة الاصل فكامثلة
الممكنة الخاصة المذكورة الشائعة ايجابا وسلبا كقولنا مثلا كل عنقاء موجود بالامكان الخا ص
او بالامكان العام ولاشئ من العنقاء بموجود بالامكان الخاص او بالامكان العام واما
امثلة العكس ايجابا وسلبا فكقولنا كل انسان حيوان بالامكان ولاشئ من الانسان
بحجر بالامكان العام ومن ههنا ظهر ان للممكنة الخاصة كما انها اعم القضايا البسيطة كذ لك
اعم من المركبات والممكنة الخاصة العامة اعم المركبات والضرورية اخص البسائط والمشروطة
الخاصة اخص المركبات اذ كان المشروطة بالمعنى الثاني مطلقا اومقيدا وظهر
ايضا ان اللزوم اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورية الى ممكنة عامة مخالف
مخالفتين فى الكيف للمقضية المقيدة بهما حتى اذ كانت كانتا سالبتين وان كانت لبتا
فكانتا موجبتين وموافقتين فى الكم فان كانت كلية فكانتا كليتين وان جزئيتين
فكانتا جزئيتين ولقد وقع الفراغ عن تحرير المقام وتبيين المرام على يد مفتقر الى عفو الله
والغفران عبد الحسين فى تاريخ نوفق عشاء يوم عيد رمضان
تلك اربعة معا لله الحمد والمنة تمت تمم

تقدم بالعلية على التقسيم وترتيبه

تقدم بالطبع على التصديق لتقدم التصور

تقدم بالرتبة فان الاجناس تتقدم على الانواع

تقدم بالشرف على عمر المتقدم الجليل

تقدم بالزمان على الابن المتقدم الاب

شرط انتاج الشكل الاول ايجاب الصغرى فضروبه اربعة موجبتان كليتان فموجبة كلية موجبة جزئية مع موجبة كلية فموجبة جزئية موجبة كلية مع سالبة كلية فسالبة كلية موجبة جزئية مع سالبة كلية فسالبة جزئية

شرط انتاج الشكل الثالث كلية احد المقدمتين فضروبه ستة موجبتان كليتان فموجبة جزئية موجبة كلية مع موجبة كلية فموجبة جزئية موجبة جزئية مع موجبة كلية فموجبة جزئية موجبة كلية مع سالبة كلية فسالبة جزئية موجبة جزئية مع سالبة كلية فسالبة جزئية موجبة كلية مع سالبة جزئية فسالبة جزئية

شرط انتاج الشكل الثاني اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب وكلية الكبرى فضروبه اربعة موجبة كلية مع سالبة كلية فسالبة كلية سالبة كلية مع موجبة كلية فسالبة كلية موجبة جزئية مع سالبة كلية فسالبة كلية سالبة جزئية مع موجبة جزئية

شرط انتاج الشكل الرابع ايجابهما مع كلية الصغرى واختلافهما مع كلية احديهما فضروبه ثمانية موجبتان كليتان فموجبة جزئية موجبة كلية مع موجبة جزئية فموجبة جزئية سالبة كلية مع موجبة كلية فسالبة كلية موجبة كلية مع سالبة كلية فسالبة جزئية موجبة جزئية مع سالبة كلية فسالبة جزئية موجبة كلية مع سالبة جزئية فسالبة جزئية سالبة كلية مع موجبة كلية فسالبة جزئية

فان قيل الفرق بين اليقين والظن والشك والوهم اليقين هو الذي لا احتمال له غير الحق كاعتقادنا بالله ومحمد نبينا والظن بخلاف الثبوت وغيره لكن طرف الثبوت راجحا اي غالبا نحو زيد قائم والشك هو الذي يكون ولا ترجيح لاحد الطرفين على السوية والوهم هو الذي يكون دلالته على الثبوت وغيره لكن طرف الثبوت يكون مرجوحا قيل لا فرق بين المقدمة والبادي وقيل البادي اخص من مقدمة لان البادي ما يتوقف عليه دلائل المسائل بلا واسطة والمقدمة ما يتوقف عليه المسائل بواسطة اولا واسطة وهذا احسن وقال بعض المحققين المقدمة وهي كل قضية يكون جزء للصحة شرح

الفرق بين القضية والتصديق وهو ان القضية المعلومات الاربع والتصديق ادراك الاربع مثالها في زيد قائم يعني كان فيه محكوم عليه وبه والنسبة الحكمية والحكم فهذه الاربعة قضية وادراكها تصديق الفرق بين النقيضين والضدين ان النقيضين بينهما تناقض لا يجتمعان فقط واذا كان بينهما تناقض فلا يجتمعان ولا يرتفعان شرح السؤال القوي ومتوسط وضعيف اما القوي والضعيف فظاهر واما المتوسط فان قلت والضعيف فان قيل والجواب لذلك ايضا قوي ومتوسط وضعيف والقوي اجيب والمتوسط قلت والضعيف يمكن الفرق بين الاقسام والانواع والاصناف ان الاقسام هو الذي يختلف بالذات والعرض والانواع هو الذي يختلف بالذات والاصناف هو الذي يختلف بالعرض كالزنجي والرومي

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان اجزاء القضية عند المتأخرين الموضوع والمحمول والنسبة بين بين اي بين الايقاع والانتزاع اي يحتمل ان يدرك وقوعها ويحتمل ان يدرك لا وقوعها ولهذا سميت بين بين وهي النسبة التقييدية التبوتية

في الموجبة والسالبة التي هي عبارة عن ثبوت المحمول للموضوع وهي التي يكون مورد الايجاب للوقوع واللاوقوع
ووقوعها اولا وقوعها التي هي النسبة التامة الخبرية الايجابية والسلبية التي هي مقسمة في المشهور لمطابقة
لما في نفس الامر وعدم المطابقة له ولا يتعلق بها غرض لان ذهن الذي هو لحكم كما يتعلق بالثلثة الاول غير القصور
النسائج فانه يتصور اولا الموضوع ثم المحمول ثم ثبوته للموضوع ثم يذعن ووقوعها مطابقة لما في نفس الامر
اولا وقوعه اي عدم مطابقته له وانما اثبتوا النسبة بين بين لانهم لما ارادوا في صورة الشك انه قد يتصور
ولاحكم ذهالم يتصور النسبة لاجل الشك ولم يجوزوا ان يكون مورد الحكم هو بعينه مورد الشك
واثبتوا النسبة بين بين ليكون مورد التشكيك والتصور واثبتوا الوقوع واللاوقوع ليكون مورد الاذعان الذي
هو الحكم فقولك زيد قائم وزيد ليس بقائم ملتئم عندهم من اربعة اجزاء الموضوع الذي هو الذات زيد
والمحمول الذي هو مفهوم قائم والنسبة بين بين التي هي مفهوم ثبوت القائم لزيد والنسبة التامة الخبرية
التي هي مطابقة ذلك الثبوت لما في نفس الامر في المثال الاول وعدم مطابقته له في الثاني ومعنى
الاول ان ثبوت مفهوم القائم لزيد واقع اي مطابق لما في نفس الامر ومعنى الثاني ان ثبوت مفهوم القائم
لزيد ليس بواقع اي مطابق لما في نفس الامر فالاول مطابقة ذلك الثبوت لما في نفس الامر والثاني عدم
مطابقته له فالوقوع واللاوقوع اللذان هما بمعنى المطابقة وعدمها عندهم صفتان للنسبة بين بين
فحينما اضيف الوقوع واللاوقوع اوما يتضمنهما الى النسبة كما يقال وقوع النسبة ولاوقوعها او يقاع النسبة
وانتزاعها فانهما بمعنى ادراك وقوع النسبة وادراك لاوقوعها فهو مذهب المتأخرين هذا في الحملية
واما في الشرطية فاجزاؤها ايضا عندهم اربعة الا انها توافق الحملية في الجزء الاخير وتغاير معها في الثلثة
الاول فان اجزاءها المقدم والتالي والنسبة بين بين التي هي عبارة فيها عن تحقق التالي عند تحقق المقدم
في المتصلة ومنافات التالي للمقدم اما صدقا او كذبا او صدقا فقط او كذبا فقط في المنفصلة ووقوع
تلك النسبة اولا وقوعها فمعنى قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس ان كانت الشمس
طالعة فالليل موجود واما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا وليس اما ان يكون زيد اسود او كاتبا
واما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا وليس اما ان يكون هذا الشيء لا حجرا او لا شجرا واما ان يكون
هذا الشيء لا حجرا او لا شجرا وليس اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا ان تحقق وجود النهار عند طلوع الشمس
واقع اي مطابق لما في نفس الامر ومآله مطابقة ذلك التحقق له على قياس الحملية وتحقق وجود الليل عند طلوع الشمس

فاني قسمي العلم هو التصور المفيد بحكم لا التصديق الذي هو المجموع المركب من التصور والحكم وح بسقط اعتراض احدهما ان الحكم ليس بعلم لانه فعل من افعال النفس اعني الايقاع والانتزاع والعلم كيفية فلا يصح جعل التصديق المركب من العلم وما ليس بعلم قسما من العلم على ان الحق ان الحكم ليس بفعل بل هو اذعان وقبول لوقوع النسبة او لا وقوعها وادراك لذلك بدلالة انضمامها بالبداهة والا كنا وهو المسمى بالتصديق عند الحكماء ومعناه بالفارسية كرويدن صرح بذلك الشيخ ابو علي وفاتهما ان مورد القسمة ان كان العلم الواحد لم يصح جعل التصديق على رأي الامام قسما منه لكونه عبارة عن ثلثة ادراكات وفعل ان كان للحكم تعلقا وعلى بعضه ادراكا ان كان ان الحكم ادراكا وان كان اعم من العلم الواحد لزم ان يكون المركب من القضية التامة وقضورا آخر كما ان الحاصل في العقل ان زيدا كاتب صورة الفرس خارجا عن القسمة فانه ليس بتصور ولا هوط ولا بتصديق لتركبه من التصور والتصديق فافهم الا ان يلتزموا كونه تصديقا سعد الدين

غير واقع ومنافات كون العدد المشار اليه فردا كونه زوجا صدقا وكذبا واقع ومنافات كون زيد كاتبا كونه اسود صدقا وكذبا غير واقع ومنافات كون الشئ المشار اليه حجرا الكونه شجرا صدقا فقط واقع ومنافات كونه لا حجرا الكونه لا شجرا صدقا فقط غير واقع ومنافات كونه لا حجرا الكونه لا شجرا كذبا فقط واقع ومنافات كونه حجرا الكونه شجرا كذبا فقط غير واقع مالا لكل ووقوع المنافات وعدم وقوعها اي مطابقتها لما في نفس الامر وعدمها له وعند المتقدمين ثلثة الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية التي هي النسبة التامة الخبرية وهي الوقوع في الموجبة واللاوقوع في السالبة وهما صفتان للمحكوم به عند هم عبارتان عن اتحاده مع المحكوم عليه وعدم اتحاده معه في الحملية وعن تحققه عند تحقق المحكوم عليه وعدم تحققه عنده في الشرطية المتصلة وعدم منافاته صدقا وكذبا او وحدفا او كذبا فقط او عدمها في المنفصلة وهذه النسبة عندهم يتعلق بها الادراك الحكمي الذي هو اذعانها وقبولها والادراك الحكمي الذي هو التصور لا على وجه الايقان كالشك ونحوه فانه لا حجر في التصور بتعلق بكل شئ حتى بنفس التصديق الذي هو الاذعان عندهم فالمدرك في صورة الشك هو بعينه المدرك في صورة الحكم اعني الوقوع و اللاوقوع والتفاوت في الادراك لا في المدرك فانه في الاولى مدرك بادراك غير اذعاني وفي الثاني بادراك اذعاني فلا يلزم اجتماع المثلين ان التفاوت بين الادراكين بالذات مع انه يزول ادراك ويحصل ادراك آخر بدله فلا امتياز بين التصور والتصديق لا يكون باعتبار المتعلق في كل الاوائل بل باعتبار الذات واللوازم كاحتمال الصدق والكذب وهذا هو الحق عند المحققين بشهادة الوجدان الصادق والنسبة التامة الخبرية التي هي الوقوع واللاوقوع عند المتاخرين لا يتعلق بها غير الادراك الحكمي الذي هو اذعانها في صورة الشك واليقين عندهم ان تلك النسبة ليست معلومة في صورة الشك اصلا وفي صورة اليقين صارت معلومة ولهذا عرفوا الحكم بادراك وقوع النسبة ولم يخصصوه بالادراك الاذعاني فالامتياز بين التصور والتصديق باعتبار المتعلق كما باعتبار الذات فان التصوير عندهم عبارة عن الادراكات الاربعة المتعلقة بالاجزاء الاربعة للقضية فادراك الثلثة الاول منها بشرطه لا شرطه على عكس ما قالت المتقدمون فان التصديق عندهم هو الادراك الاذعاني المتعلق بالجزء الثالث الذي هو اخر الاجزاء اعني الوقوع واللاوقوع بالمعنى الذي فركنته مشروط بالادراكين المتعلقين بالجزئين الاولين وعلى مذهب المتاخرين في اجزاء التصديق مذهب آخر مستحدث وهو ان التصديق عين ادراكات الثلثة الاول من حيث كونها معروضة

للحكم ويشترط كونها كذلك وهو مذهب الشمس المطارحي الاسفرائي واورد عليها ذهب اليه المتأخرون في اجزاء القضية من اثبات النسبة التقييدية التي هي النسبة بين بين وكونها موجودة مشكوكا فيها في صورة الشك بدون وجود الوقوع والا فالوقوع ووقوع الشك فيان الشك هو الترديد بين طرفي النقيضين وهما الوقوع واللاوقوع لا مجرد تصور النسبة التقييدية مع طرفيها فلا يتصور الشك فيها بل في الوقوع واللاوقوع فهم وقعوا فيما هربوا عنه وانت اذا تأملت واراجعت الى وجدانك علمت انه ليس في القضية بعد تصور الطرفين الا ادراك نسبة واحدة هي الوقوع واللاوقوع بالمعنى الذي مر ولا اظنك في مرية من ذلك واما اقول يدل على فساد مذهبهم من كون الاجزاء اربعة كون الالفاظ ثلثة لفظ الموضوع ولفظ المحمول ولفظ الرابطة اذ لفظ هل الواجب في كلام واحد اداء معنى فان ذهب بلفظ الرابطة النسبة بين بين بقيت النسبة التامة بلا لفظ يؤدي بها وان كان بالعكس فبالعكس والقول باداتها بلفظ واحد وهو لفظ الرابطة كما ذهب اليه شارح الرسالة الشمسية خلاف الظاهر فاسد ويمكن ان يقال ان الهيئة التركيبية وضعت لاحديهما ولفظ الرابطة للاخرى لكنه ايضا خلاف الظاهر وتعريف الصدق والكذب بمطابقة الحكم للواقع وعدمها اذ المراد بها النسبة بين بين فيخرج صدق السالبة على تعريف الصدق ويدخل في تعريف الكذب ذهكما اي السالبة الضاروقة الذي هو النسبة البتوتية ايضا يصدق عليه انه غير مطابق للواقع وان كان المراد بالنسبة التامة بالمعنى الذي تقدم عنهم كان في الصدق مطابقة المطابقة للواقع وعدم المطابقة له والكذب عدم مطابقة المطابقة وعدم مطابقة عدم المطابقة ولا محصل لهذا كما لا يخفى بخلاف ما ذهب اليه المتقدمون وفي بعض حواشي حاشية السيد سند شرح الرسالة الشمسية انه ليس بعد الطرفين في القضية الا النسبة التامة الخبرية وهذه النسبة وان كانت واحدة بالذات لانها متعددة بالاعتبار اذ يتعلق به الادراك بدون الاذعان والقبول وهي بهذا الاعتبار من المعلومات التصورية ويسمى نسبة حكمية مع الاذعان والقبول وهو بهذا الاعتبار من المعلومات التصديقية على مذهب الحكيم ويسمى للحكم فهذه النسبة بالاعتبار الاول يغايرها بالاعتبار الثاني فمن قال ان القضية تتلئم من ثلثة اجزاء لاحظ الوحدة الذاتية ومن قال انها تتلئم من اربعة اجزاء لاحظ التعدد والاعتبار على ما تبين هذا ما افاده احاطته بكلام الفريقين وتميز مذهب كل عن مذهب الاخر اولان مذهبهم المشهور عنهم لما كان فاسدا بالوجوه التي ذكرنا ما تبين أنه قائل مذهبهم بما اول به اذ ظهرت بهذا كله عرفت ان عبارة الشارح القناري حيث قال لابد فيها من ايقاع النسبة الحكمية حرجة في مذهب المتأخرين

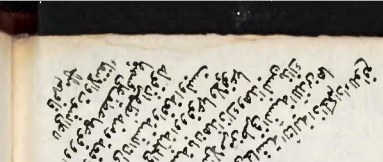

وان حملها على مذهب المتقدمين كما حملها عليه افاضل قول احمد في احد التفسيرين لقول الشمس الحكم واد للوقوع
من طرفي النسبة حيث قال اي فسميها وهما الثبوت والانتفاء فان المراد بهما الوقوع واللاوقوع بالمعنى
الذي عند المتقدمين كما اشار اليه في حاشية الحاشية بقوله على تقدير ان يكون المراد بالنسبة النسبة
التامة الخبرية ثم تعريفها في حاشية اخرى بقوله وهي النسبة بان هذا ذاك وهذا ليس ذاك
اي في الحملية فانه نص في مذهب المتقدمين وقوله وقوعها اولا وقوعها فانه نص في مذهب المتاخرين
كما اشار اليه في حاشية الحاشية ايضا بقوله على تقدير ان يكون المراد بالنسبة مورد الايجاب والسلب
وهو شئ لشئ اي في الحملية والمراد بالايجاب والسلب في هذه الحاشية الوقوع واللاوقوع على ان يكونا
مصدرين مبنيين للمفعول على نهج ما وقع في عبارة شرح الرسالة الشمسية في الفصل من المقالة الثانية حيث
قال فان قلت المراد بالنسبة الحكمية اما النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب واما وقوع النسبة
اولا وقوعها الذي هو الايجاب والسلب ليس مراده بالايجاب والسلب هو الايقاع والانتزاع
حتى يقال لا يجوز تفسير الوقوع واللاوقوع بهما بل المصدر المبني للمفعول واذا فسرهما بهما يعلم ان المراد بالايجاب
والسلب في قولهم النسبة الحكمية مورد الايجاب والسلب هو الوقوع واللاوقوع لانهما واردان عليها لا الايقاع
والانتزاع لانهما واردان على الوقوع واللاوقوع انتهى ولهذا اتضح الفرق بين تفسيري المحشي فلو حمل التفسير الاول
على هذا المذهب ايضا يلزم التكرار وبطلان الكلمة وبطل كونه حملا على ما هي نص فيه وعرفت ايضا عدم استقلال
قول الشمس اعني قوله لان الحكم واد للوقوع للمدعى اعني قوله ولا حكم في الانشائيات والتنبيهيات لان الحكم فيهما
مغاير بان وعدم استقامته في نفسه كما اشار اليه المحشي في الحاشية التالية بقوله اعلم ان معنى اداء
سيما على مذهب المتاخرين الذي هو منصوص عبارته اذ لا معنى لاداء المطابقة وعدمها كما لا يخفى ثم في قول
المحشي فح في تلك الحاشية لان الحكم في اصطلاح المنطقيين انما تنفس النسبة الحاصلة في الذهن وادراك وقوعها
استخدام اذ المراد بالنسبة الحاصلة في الذهن النسبة التامة كما اشار اليه بعد هذا بقوله لان الحكم انما تنفس
النسبة اواذعانها وما يضاف اليه الوقوع او اللاوقوع هو النسبة النفيدية فيجب ان يراد بالضمير في وقوعها
ولاوقوعها هذه النسبة فاحفظ هذا كله فانه ينفعك في مواضع شتى

الاذعان هو ان يعتقد ان المعنى الذي حصل في الذهن مطابق لما عليه الامر في نفس الوجود وهذا المعنى اعم من ان يكون مطابقا او لا لان اعتقاد المطابقة لا يوجب ان يكون الشئ المعتقد مطابقا كذا في بعض الحواشي مثله

محمد التوكلي

وبعد فهذه اه الواو عوض عن اما وبعد ظرف من الظروف الزمانية مبنية على الضم لجبر النقصان وهو حذف المضاف اليه واما بعد باعتبار الانتهاء والتخلص اقتضاب قريب من التخلص الاقتضاب انتقال من كلام الى كلام اخر لا رعاية مناسبة بينهما والتخلص انتقال منه اليه مع رعاية مناسبة بينهما فاما بعد اقتضاب من جهة عدم المناسبة بين الثناء والديباجة وقريب من التخلص من جهة اتيانه بلفظ يفيد انتهاء الثناء وبداية الديباجة وهو خطاب على ذوى ذوق سليم واعلم ان كلمة اما موضوعة لمعنيين للتفصيل مجملا نحو قولك هؤلاء فضلاء اما زيد فقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فمحكم ولاستلزام شئ لشئ اى ان ما بعدها شئ يلزم حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط استلزام شئ شئ اى الشرط والجزاء والمعنى اللازم فى جميع مواقع استعمالها والمعنى الاول فذهب بعض النحاة على انه غير لازم بل كثير وذهب بعضهم على انه لازم فالتزم ذلك العقد وحمل قوله تعالى والراسخون فى العلم بعد قوله اما الذين فى قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون وحمل اما الواقعة فى اول الكتب على الاستيناف لكن بعض الفضلاء من النحاة اورد على هذا البعض ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فمنطلق يدفع دعوى لزوم الفصل واما بيان معنى الشرط فبما ان يقول هى حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها اما الغرض تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال واما الغرض معنوى وذلك انهم اراد وا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة فى قصد المتكلم مقام الشرط الذى هو الملزوم فى جميع الكلام واصلا ما زيد فقام ان يكن من شئ فزيد قائم يعنى ان يقع فى الدنيا شئ يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه حصل حصول قيامه لان ما يحصول شئ فى الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شئ فيها ثم لما كان الغرض الكلى من هذه الملازمة بين الشرط والجزاء لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذى هو الشرط اى يكن من شئ واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم فبقى الفا بين المبتدأ والخبر اذانا لهذه الملازمة فحصل الغرض الكلى فاعلم ان هذه الملازمة المقصودة عند المتكلم اعم من ان يكون فى نفسه ملازمة او فى قصده فقط كما فى قولك واما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر ومثل ما يوم الجمعة فانا ذاهب والمعنى عدم القهر ينبغى ان يكون لازما لليتيم وعدم النهر ينبغى ان يكون لازما للسائل وذهابى لازم ليوم الجمعة ومثله كثير فى القرآن المجيد فالملازمة فى ما بعد اتفاقية كما بينه عصام الدين رحمه والاستلزام الموضوع له باعتبار قصد المتكلم كون هذه الرسالة مجالة لازم لزمان هو بعد الثناء واما الزومية

واما نفصيل المحل فى اول الكتب وبعده اما الابتداء ان لنا ابتداء فالحمد مثلا واما ما بعده فكذا

بناء على اعتبار ملاحظة قيود في جانب الشرط مثل قصد المؤلف وقدرته وارتفاع الموانع في جانب الجزاء
مثل ينبغي ويصح وبناسب والعامل في الفاصلة بين اما والفاء الشرط المحذوف عند بعض والجزاء عند
بعض وانما بسطنا الكلام لان هذا التحقيق يجري في كل مقام اما والكلما متنفاوتة في بيانه فهذه
اسم اشارة وضع لمشار اليه اى باشارة حسية بالجوارح والاعضاء فالاصل على هذا ان الاشارة
باسماء الاشارة الا الى محسوس مشاهد قريب وبعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد مثل قوله تعالى
تلك الجنة التي فلتصيره كالمشاهدة كذا قال بعض النحاة فيكون في غير هذا المعنى مجازا اذا تمهد هذا
فاعلم اما عبارة عن الفاظ مخصوصة من حيث الدلالة على معان مخصوصة واما عبارة عن الدلالة على الفاظ
مخصوصة بخصوصية كذا واما عبارة عن المعاني المخصوصة او مما يتركب من الاثنين او من الثلثة لاغير على ما نبه
الشريف في حاشية المطول واللفظ صوت يخرج من الفم معتمدا على المخرج والصوت كيفية قائمة
بالهواء فيكون اللفظ من كيفيات مسموعة والنقش كذلك من كيفيات مبصرة وكلاهما موجودان في الخارج
لكن الكيف من حيث هو هو مع قطع النظر عن المحل لا يتعدد ولا ينقسم ولا ينسب فكيف ان كان مشخصا فلا يكون
كليا وجزئيا لانهما باعتبار الافراد ومن حيث عروضه في المعروض يتعدد ويتعدد المحل فيكون كليا
باعتبار قيامه بمحل ما ويكون جزئيا باعتبار قيامه بمحل مخصوص فالكيف يعتبر تارة مع قطع النظر عن المحل
وتارة باعتبار كليته وتارة باعتبار جزئيته خذ هذا فانظر الى مثل هذه العبارة وادفع الاعتراضات
في هذا المقام اشارة الالفاظ الموجودة في الخارج يعني الالفاظ من حيث الدلالة على معان مخصوصة باعتبار
قطع النظر عن المحل مثل لفظ القرآن سواء قرأه زيد وعمرو او بكر يكون متصفا بالقرئية وان اعتبر المحل
يكون قرأه عمرو غير قرأة زيد فوصفها بالكون في محالة مثلا يشمل جميع الالفاظ الكتب فلا يرد ما قاله الكفوى
فلا يحتاج الى توجيه البارد على تقدير تأخر الديباجة عن التأليف وعلى تقدير كون الالفاظ موجودة
في الخارج ولو تفاوتا ببعض الاجزاء اشارة الى السؤال على كون الالفاظ موجودة في الخارج وهو
ان الالفاظ كلمة والكلمة مركبة من الحروف التي تكون وجود بعضها موقوفا على عدم بعضها فلا يمكن
اجتماعها في الوجود فانتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل وذهب البعض لهذه الوجه على عدم وجود الكلمة
المركبة من الحروف لكن هذا البعض يجاب بان الاعراض عام وتشامل على القار وغير القار والكلمة من
قبيل غير القار يسيم بالاعراض السيالة اوالى النقوش الكلي في ضمن الجزئي قيد بالكلي باعتبار عروضه

على محلي

على محل ما اشارة الى ان الكيف يعتبر من حيث هو هو ومن حيث العروض فهو يكون كليا ولم يعتبر الاشارة
الى الجزئي في الالفاظ والنقوش لاستلزام كون العجالة اى الرسالة مثلا مخصوصة بنقوش كتاب واحد
والفاظ كتابة احد مع انه ليس كذلك وعلى تقدير وجود الكلي الطبعي اعلم ان مفهوم الكلي وهو ما يمنع تصوره
عن وقوع الشركة كلي طبعي ومعروض هذا المفهوم مثل الانواع كالانسان والفرس والبغل كلي طبعي و
العارض والمعروض كلاهما كلي عقلي والمنطقي والعقلي لا يوجدان في الخارج اتفاق واختلف في وجود
الكلي الطبعي وذهب البعض الى وجوده في الخارج واستدل بان الانسان مثلا جزء من زيد وعمرو
موجود في الخارج وجزء الموجود موجود وارد عليه ان اريد انه جزء له في الخارج وهو ممنوع على المطلوب
لان كون انسان جزء لهذا الشخص وذلك الشخص موقوف على كونه موجودا في الخارج فاثباته بذلك
مصادرة على المطلوب لانه جعل مقدمة في القياس وان اريد انه جزء له في العقل فهو مسلم لكن الاجزاء
العقلية للموجودات الخارجية لا توجبان يكون موجودا في الخارج الا ترى ان البصر جزء من هذا
المعنى الموجود في الخارج مع انه ليس موجودا في الخارج واستدل بانه يحمل على الموجود في الخارج والحمل
يقتضي الاتحاد بينهما ومن البين استحالة اتحاد المعدوم مع الموجود في الخارج وفيه نظر لانه يجوز
ان يكون المعنى ان ذلك الكلي لو وجد في الخارج ليتحد معه ان ذلك الموجود لو سلبت عنه العوارض
ليتحد معه قال العلامة في شرح المطالع الذي يخطر بالبال هناك ان الكلي الطبعي لا وجود له في الخارج
انما الموجود هو الاشخاص وذلك لوجهين احدهما انه لو كان وجود الكلي الطبعي في الخارج لكان
نفس الجزئيات في الخارج او جزء منها او خارجا عنها والاقسام باسرها باطلة اما الاول فلانه لو كان
عين الجزئيات يلزم ان يكون كل واحد من الجزئيات عين الاخر في الخارج ضرورة ان يكون واحد
فرض منها عين الطبيعة الكلية وهي عين الجزء في الاخر وعين العين عين فيكون عين كل واحد فرض عين
الاخر هف واما الثاني فلانه لو كان جزء منها في الخارج لتقدم عليها في الوجود ضرورة ان الجزء الخارجي
ما لم يتحقق اولا بالذات لم يتحقق الكل وح يكون مغايرا لها في الوجود فلا يصح حملها عليه واما الثالث
فبين الاستحالة وثانيهما ان الطبيعة الكلية لو وجدت في الاعيان لكان الموجود فيها اما مجرد
الطبيعة او هو مع اخر لا سبيل الى الاول ولا والامر الواحد في امكنة مختلفة واتصافه بصفات
متضادة ومن البين بطلانه والى الثاني والا لم يخل ان يكون موجودين بوجود واحد فذلك الوجود

Slov. univerzita v Ljubljani Knjižnica

ان قام بكل واحد منهما يلزم قيام الشئ الواحد بمحلين مختلفين واتضح وان قام بالمجموع لم يكن كل منهما موجوداً بل المجموع هو الموجود وان كانا موجودين فلا يكون حمل الطبيعة الكلية على المجموع هذا انتهى فمن هذا تبين ان وجود الكلى الطبيعى هو نيته بط واما وجوده بافراده واشخاصه فهو واقع وكذا ان الاشخاص اذا جردعن التشخص وحصل فى العقل يكون كليا واما الكلى المشترك بين كثيرين لاخفاء فى انه لا وجود له لان كل موجود فى الخارج مشخص ولا شئ من المشخص بمشترك بين والا فجاز

تأمل فيه سواء ينفى القيد فقط او ينفى القيد والمقيد فلا احتمالا فيما يطلق عليه لفظ الرسالة سبعة على التحقيق فيما مر فانفيكون فى الاشارة الى الالفاظ والنقوش على تقدير واحد حقيقة وفى المعانى وفى الاثنين وفى الثلاثة وفى الالفاظ على غير التقديرين وفى النقوش على تقدير واحد مجازا وهو على طريقة الاستعارة فى كل الاحتمال بتشبيه المعقول بالمحسوس فى كمال الظهور فان قيل الاحتمال فى الاشارة الى الالفاظ الجزئى والنقوش الجزئى لا يكون مجازا قلت هذا ليس باحتمال لعدم مساعدة السياق وهو بمجالة كافية مثلا اقتضاء كون الوصف مخصوصا بالفاظ كتاب المؤلف ونقوشه مع انه ليس كذلك كما بينا قيل على تقدير الاشارة الى الالفاظ على تقديرين وعلى النقوش على تقدير واحد لا يكون لفظ هذه حقيقة لان ذلك التقادير تقتضى ان تكونا موجودين فى الخارج ولا تقتضى ان تكونا محسوسين مشاهدين حتى تكون حقيقة لان وضع اسم الاشارة الى محسوس مشاهد قلت ان النقوش على تقدير وجودها فى ضمن الجزئيات تكون موجودة فى الخارج محسوسة مشاهدة لانها من مقولة الكيفية المبصرة فلا يرد السؤال بها واما الالفاظ على التقدير تكون موجودة فى الخارج محسوسة بحاسة السمع لانها من مقولة الكيفية المسموعة واما كونها مشاهدا فلتعبيرها كالمشاهد كما بينا فى بيان ما وضع له الاسم للاشارة ولان كل محسوس بالحواس الخمسة الظاهرة ممكن ان يشاهد لان مدار المشاهدة الوجود الخارجى والاحساس بالحسوس تكون كلمة هذه حقيقة على كلا الاشارتين لعل وجه التأمل اشارة الى هذا السؤال والجواب منه زاده

كما تقول زيد انسان على تقدير عدم وجود الكلى الطبيعى تجريد زيد على التشخص والا لم يتحد المبتدأ مع الخبر

واعلم ان النحاة بنوا ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيجاب ويمتنع وذهب بعضهم ما قبل المعطوف عليه معتبر فى المعطوف بدون التقدير وهو الاكثر وذهب بعضهم ان ما قبله مقدر فى المعطوف وقال عصام الدين فى شرحه على التلخيص فى العطف على المجرور بحرف الجار ان الجار اذا اعتبر فى المعطوف وعمل فيه لزم العمل فى المحلين باطلاق واحد وهو بط والحق انه مقدر فى المعطوف خذ هذا منه زاده

TE 2
Kuk 14
Bao. 149